الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سطيف 1

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم الإعتماد: 2002/374 الرمز: E1703300

الاقْتِصَـــاد الإسْـلاَمِي

الخَصَـائص الـمِنْهَـاجِيـة والمُكَـونَـات النظامية والمستجدات البحثية في علم الاقتصاد الاسلامي

الأستاذ الدكتور صالحي صالح

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رقم: 2020/01

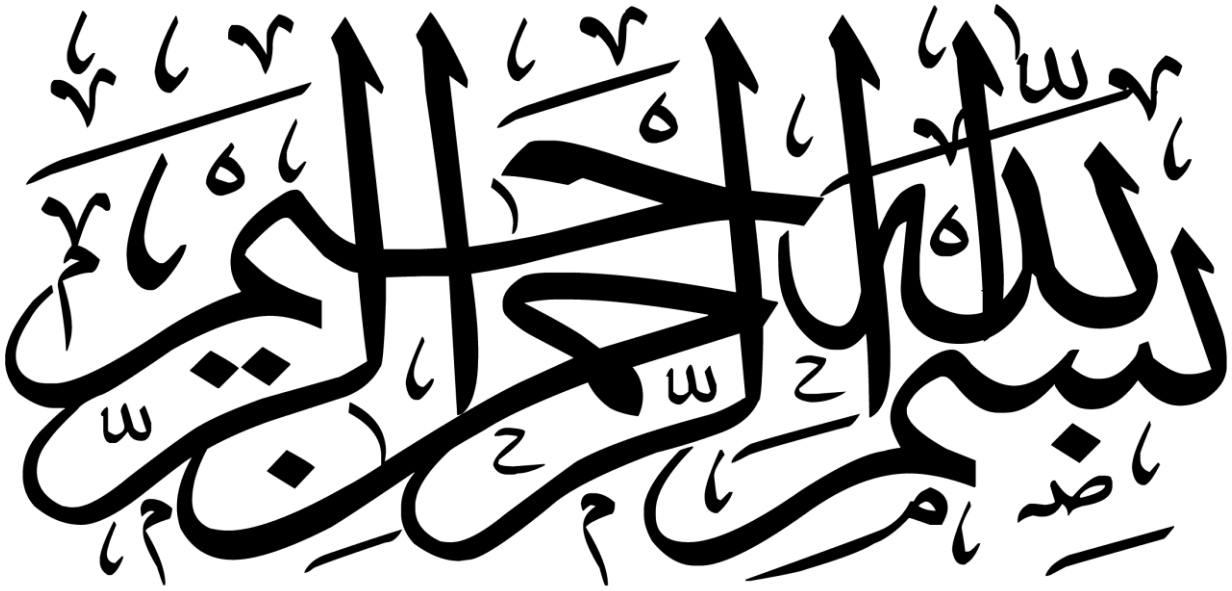

منشورات مخبر الشراكة والأستثمار والتنمية المستدامة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 1

رقم: 2020/01

المؤلف: أ.د. صالح صالحي

التصميم والإخراج: د. ساري نصرالدين

آراء الكتّاب والباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المخبر

جميع الحقوق محفوظة ©

المقدمة

بسم الله الرحمـــــــــن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين

وعلي آله وصحبه أجمعين.

الاقتصـــاد الإســـلامي جـــزء لا يتجـــزأ مـــن المـــنهج الإســـلامي، فهـــو يـــرتبط بالمعـــاملات ويوظـــف مخرجاتهـــا فـــي تحاليلـــه، ويـــرتبط بالعبـــادات ويوظـــف آثارهـــا ومؤسســـاتها فـــي ترشـــيد الســـلوك الفـــردي والجمـــاعي والمؤسســـي، ويـــرتبط بالعقائـــد الإســـلامية ويســـتخدم مبادئهـــا فـــي تصـــويب التصـــورات التـــي تـــنعكس علـــى التصـــرفات الاقتصـــادية، وينبنـــي علـــى القـــيم والاخلاقيـــات الإســـلامية التـــي تـــؤثر فـــي الجوانـــب المعنويـــة للإنســـان، فيوظفهـــا فـــي تـــأمين المنـــاخ النفســـي الملائـــم للتغييـــر الإيجـــابي فـــي الحياة الاقتصادية.

لقـــد ازدادت الحاجـــة للاقتصـــاد الإســـلامي، بســـبب تزايـــد الازمـــات الاقتصـــادية المتعـــددة التـــي تواجـــه البشـــرية، والتـــي انتقلـــت انعكاســـاتها الـــي جميـــع دول العـــالم ومجتمعاتـــه، وخاصـــة العربيـــة والاســـلامية، فـــي ظـــل محدوديـــة الدراســـات الاســـتيعابية لجميـــع جوانـــب الظـــواهر الاقتصـــادية، التـــي لهـــا ارتباطاتهـــا الاجتماعيـــة والسياســـية والثقافيـــة، والفـــراغ البحثـــي الكبيـــر فـــي التحاليـــل الاقتصـــادية بســـبب الفصـــل التعســـفي للجوانـــب القيميـــة والأخلاقيـــة عـــن علـــم الاقتصـــاد الوضـــعي وانعكاســـاتها علـــى نتـــائج التحليل.

كـــل ذلـــك ادي الـــي فشـــل واضـــح لتلـــك النظريـــات المتواليـــة للمـــدارس الرأســـمالية فـــي معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية المتفاعلة على المستوي العالمي.

وبـــرزت أهميـــة الاقتصـــاد الإســـلامي مـــن أجـــل توســـيع مجـــال الدراســـات الاقتصـــادية لتشمل المشكلات التي تواجه الإنسانية لأن الإسلام جاء للناس جميعا.

كمـــا أصـــبحت الضـــرورة ملحـــة لعلـــم الاقتصـــاد الإســـلامي، لإدمـــاج مختلـــف العوامـــل المـــؤثرة فـــي الظـــواهر والاحـــداث الاقتصـــادية، الجزئيـــة والكليـــة، وعـــدم تحييـــدها فـــي الدراسات، أو اخراجها من التحليل العلمي الاقتصادي المتكامل.

ان تطـــوير البحـــث فـــي علـــم الاقتصـــاد الإســـلامي يعكـــس الاســـتمرارية الحضـــارية العلميـــة للتجربـــة الإســـلامية مـــن جهـــة، ويجســـد مشـــاركته فـــي معالجـــة المشـــكلات الاقتصـــادية القطريـــة والإقليميـــة والعالميـــة، باســـتخدام ادواتـــه ومعـــاييره العلميـــة مـــن جهـــة ثانيـــة، ويبنـــي علـــى الجهـــود العلميـــة الاقتصـــادية الإنســـانية لمختلـــف التجـــارب العالميـــة،

يستفيد ايجابياتها، ويتعلم من أخطائها، فالحكمة ضالة المؤمن أنا وجدها فهو أحق الناس بها، أو كما قال علية الصلاة والسلام، كل ذلك من أجل الخروج من الأحادية العلمية البحثية الي التعددية التي يتعاون فيه الجميع من أجل مواجهة الازمات الاقتصادية الكبرى الحالية والمستقبلية، التي لا تفرق بين الأمم ولا تميز بين الشعوب، في الدول المتقدمة والنامية.

ان هذه المرحلة قدْ تَزَايَدَت فيها الأبحَاث والدّراسَات في مجَالات الاقتصَاد الإسْلامي والعلوم الإسلامية المرتبطة به، وأصبحَت لها أهمّيتها العِلمية، ومُساهَمتها التّحليلية المُتميّزة، التي تُبرز طبيعَة الاقتصَاد الإسْلامي، وتُبيّن جَوانب خُصُوصيته المِنهَاجية وتُحدّد النّواحي المُشتَركة مع الاقتصَادات الأخرى، وبالمُقابل اتّجَاه بعض الأبحَاث إلى إعَادة إنتَاج فِقه المُعَامَلات المَالية، وبعضُها لإعَادة تكيِيف نظَريّات الاقتصَاد الوَضعِي ومُحاولة إدْماجِها في الاقتصَاد الإسْلامي، واتّجاه البعض الآخَر إلى التّحليل العَام الذى لا يُراعِي الفَوَارق البَحْثِيّة بين مَوضُوعَات المَذْهب الاقتِصَادي ومَوْضُوعَات النّظَام الاقْتِصَادي وعلم الاقتصاد الاسلامي.

ومِنْ هُنا كانت الضَّرُورة مُلحّة لإجْرَاء مُراجَعَة تَأصِيلِيّة لِطَبِيعَة الاقتصَاد الإسْلامي، ومُكوّناته الموضوعية الاصْطِلاَحية، وخَصَائصه المِنْهَاجية، وأسسه وأصوله المذهبية، ومكوناته النظامية ومَنْظُومَتها المُؤَسَّسِية والإجْرَائِيّة، ومجالاته العلمية.

كما استدعي الأمر تدقيقًا للمفَاهيم، وتأصيلاً للمُصطَلَحَات، وتَوْجِيهًا للرُّؤى والتَّصَوُّرات على ضَوْء المُستَجدّات العِلْمية، وإبْراز نَظرة الاقتصَاد الإسْلامي العلمية المُتميّزة للتحَوُّلات الاقتصادية وأزماتها، وللمُستَجَدَّات المجتمعية ومتطلباتها.

وستتم معالجة هذه القَضَايا الهَامَّة من خلال الإجَابة على الأسئِلَة التّالية:

– ما هِيَ الخصائص المنهاجية الاقتصَاد الإسْلامي؟ وماهي مكوناته الموضوعية الاصطلاحية؟

– وما هِيَ الأسس والأصول المَذْهَبيّة للاقتصاد الإسلامي؟ وما هِيَ طَبيعَة نِظَامِه الاقْتِصَادي ومُكوّناتُه المُؤسّسية وأهمّيتُها البَحْثِيّة؟

– ما هي طَبيعَة عِلم الاقتصَاد الإسْلامِي، ومَوضُوعَاته الأسَاسية ومَجَالاَته البَحثيّة؟، وما هِيَ الجَوَانب المُشْتَركة في عِلم الاقتصَاد بِصُورَة عَامَّة والجَوَانب غَير الحِيَادية التّحلِيلِيّة المُتَبَايِنَة؟

ماهي مصادر ومناهج البحث، وطرق التحليل في علم الاقتصاد الإسلامي؟ وماهي

مراحل عملياته البحثية؟

– ما هي مجالات البحث في علم الاقتصاد الإسلامي؟ هَلْ يُمْكن تَطْوِير فُرُوع جَدِيدة مُرتَبِطَة بِعِلْم الاقْتِصَـاد الإسْلاَمِـي؟

سَوْفَ نحاول الإجابة علي تلك الأسئلة، ونَتَعَرّض بالتّحْلِيل لِمَفْهُوم الاقتِصَاد الإسْلامي، وطَبيعَتِه وخَصَائِصِه المنهاجية، ومكوناته الاصطلاحية، وأسسه وأصوله المذهبية، ومكوناته النِّظَامِيّة، وجَوَانِبِه العِلْمِيّة ومَجَالاَته البَحثيّة، ومَوْضُوعَاته التّحليلِيّة، ومستجداته البحثية ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الخصائص المنهاجية للاقتصَاد الإسْلامي ومكوناته الموضوعية الاصطلاحية.

المحور الثاني: الأسس والمبادئ والأصول المذهبية للاقتصاد الإسلامي

المحور الثالث: الخصَائصُ النّظاميّـة والمنظومة المؤسسية للاقتصاد الاسلامي.

المحور الرابع: عِلْم الاقتصَاد الإسْلاَمي ومَوْضُوعَاته التّحليلِيّة ومَجَالاَته البَحْثِيّـة.

المحور الخامس: مصادر ومناهج البحث العلمي والترتيب المنهجي لعمليات البحث في علم الاقتصاد الإسلامي

المحور الأول: الخصائص المنهاجية للاقتصَاد الإسْلامي ومكوناته الموضوعية الاصطلاحية

إنّ توضيح المفَاهيم المُتعلّقة بالاقتصَاد الإسْلامي وتأصِيلها، وتِبيَان المكوّنات الاصطِلاحِية، وعَلاَقَة كُلّ منها بالأصُول والثّوابِت المَذهبيّة، والمُتغَيّرات النّظامية التطبيقية المُتفاعلة مع المُستجدّات الزّمَانية، والأحوَال المُجتمعيّة، والأوضَاع المكَانية، تُعدّ مَسألة في غَاية الأهمّيّة للتّمييز بين الاقتِصَاد الإسْلاَمي والاقتِصَادات الوضعية، وتَحدِيد جَوانِب التَّبَايُن ومَجَالاَت التَّشَابُه والاتِّفَاق.

وسَـوْفَ نتعـرّض فـي هـذا المحـور لأهميـة الاقتـصاد الإسلامـي ومَفهُومـه وخَصَائِصه المنهاجية وأسسه وأهميته، ومُكوّناته الاصْطِلاَحية العنصرين التاليين:

أولا: الخَصَائص المِنْهاجية للاقتصَاد الإسْلامي

ثانيا: أهمية الاقتصاد الإسلامي

ثالثا: أسس الاقتصاد الاسلامي

رابع: المكونات الموضوعية الاصْطِلاَحية للاقتصاد الإسلامي

أولا: الخصائص المنهاجية للاقتصاد الإسلامي

ترتبط خصائص الاقتصاد الإسلامي بالمنهاج الإسلامي بجميع مكوناته، الذي ارتضاه المولي عز وجل للأمة وللإنسانية جمعاء، مِصداقا لقوله تعالي: **{اليَومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}** سورة المائدة الآية 4، الدين القيم الواضح المعالم، البين المسالك، كما ورد في قوله تعالى: {**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُم شِرْعَةً وَمِنهاجاً**} سورة المائدة الآية 50.

الشِرعة والشريعة هي ما شرع الله لعبادة من الدين، والمِنهاج: هو الطريق المستمر الواضح، وهو النهج والمنهج البين السالك[1] .

يتميز الاقتصاد الإسلامي بمجموعة من الخصائص المنهاجية الهامة المرتبطة بالمنهج الإسلامي نذكر منها:

1 – اقتصـــاد إنســـاني: إن الاقتصـــاد الإســـلامي اقتصـــاد يـــتلاءم مـــع خصـــائص الفطـــرة البشـــرية، وينســـجم معهـــا، ولـــذلك وجـــدت تطبيقاتـــه المؤسســـية قبـــولا، ويـــزداد انتشـــار منتجاتـــه، ويتوســـع اســـتهلاك خدماتـــه لـــدي غيـــر المســـلمين مـــن الأمـــم الأخـــرى فـــي جميـــع قـــارات العـــام، وأصـــبحت مصـــطلحاته الفقهيـــة الماليـــة والمصـــرفية كالمشـــاركة والمضـــاربة والمرابحة والاجارة والاستصناع والسلم .... عالمية.

ولهـــذا كـــان الاقتصـــاد الإســـلامي بحركيتـــه التجاريـــة وســـيلة لانتشـــار الإســـلام فـــي الهنـــد والصـــين وأفريقيـــا، وغيرهـــا مـــن المنـــاطق العـــالم فـــي القـــديم، ولابـــد ان يـــتم تفعيـــل ذلـــك

[1] محمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الجزء الثامن، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006، ص39.

حاليا انطلاقا، من إعمال الأصول والمبادي المرشدة للحياة الاقتصادية، التي تضبط حركية النشاط الاقتصادي، لتكون نموذجا واقعيا يجسد إنسانية الانسان.

ان هذه الخاصية تشمل جميع مكونات الاقتصاد الإسلامي، بدءا من المذهب الاقتصادي الإسلامي الي المنظومة المؤسسية للنظام الاقتصادي الإسلامي.

2- اقتصاد اجتماعي: ان الاقتصاد الإسلامي جسد على المستوي النظري والتطبيقي في التجربة الحضارية الإسلامية الإطار الاجتماعي للحياة الاقتصادية، فنتائج النشاط الاقتصادي تتبني على مبادئ المشاركة، والثروات المتحققة في المجتمع توزع توزيعا عادلا في إطار مؤسستين عظيمتين، التوزيع التضامني الاجباري عن طريق مؤسسة الزكاة كأول مؤسسة توزيعية مستقلة في تاريخ البشرية الي يومنا هذا، والتوريع التكافلي الاختياري عن طريق مؤسسة الأوقاف كأهم مؤسسة توزيعية ترصد الموارد لله تعالي في جميع مجالات الحياة المجتمعية. ناهيك على الاليات الأخرى المرتبة بالنفقات الواجبة وجبر المخالفات الشرعية ...

ان الموارد المرصودة عن طريق هاتين المؤسستين، كافية لتغطية حاجات حد الكفاية المستدام للإنسان في المجتمعات الإسلامية، والقضاء على أشكال الفقر المركبة المستشرية، إذا أقيمت على أصولها التي تحقق تكاملها الوظيفي.

3- اقتصاد واقعي على المستويين التطبيقي والعلمي التحليلي: الاقتصاد الإسلامي هو أقدم اقتصاد على وجه الأرض، من حيث التجربة التطبيقية الإسلامية التي تزيد عن 1400 سنة، بغض النظر عن المستويات التطبيقية الكلية والجزئية في المراحل المتعددة، ومن حيث التحليل العلمي للأحداث، والتنظير التفسيري للوقائع الميدانية الجارية، وبالتالي فانه الأول من حيث شمول عمليات إدارته للحياة الاقتصادية، من خلال إعمال أصوله الكبرى، وتجسيدها في أنظمة اقتصادية، تتطور بتطور الحياة المجتمعية في الاقتصاديات الإسلامية.

ولهذا لا يمكن مقارنة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد الرأسمالي، من حيث الفترة الزمنية، ومن حيث التجربة التطبيقية، ومن حيث حجم المساهمة في التطور الاقتصادي للأمم والشعوب، ومن حيث المساهمة لعلمية، التي تعرضت للنهب والسرقة والقرصنة والغش لحجبها، والتقليل منها، كيف يستقيم هذا مع التجربة الحضارية التي حفظت تراث الإنسانية بالترجمة والاثراء.

فكيف يمكن القول بان الرأسمالية المتعددة الاشكال الاستعمارية، خلال ثلاث قرون الي اليوم، بتكاليفها الحضارية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية،

على الأمم والشعوب، في جميع القارات، أنها تمثل النموذج التطبيقي العقلاني الاولي بالاتباع والأحرى بالانتساب، وما علينا الا التكامل معها والاستفادة منها. ان هذا لم يقله حتى المتعصبين من كتابها وباحثيها، الذين بدوا منذ مدة بالتنبيه الي مخاطر الازمات المتوالية، وعجز الرأسمالية عن تجديد آليات عملها، دون التخلص من أساليب السيطرة والهيمنة، وتحميل شعوب العالم تكاليف انحرافاتها، في كل ازمة من أزماتها، الي لحظة كتابة هذه السطور.

ان الاقتصاد الإسلامي يرتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وآلياته النظامية، بأسسها المذهبية، التي تنسجم مع الطبيعة البشرية، وخصائصها الفطرية، كالرغبة في الكسب وحب المال والسعي الي التملك، والشعور بالكرامة وتحقيق الذات، والمشاركة.

وتتجسد هذه الخاصية المنهاجية في واقعية الأسس والمبادئ، وواقعية المنظومة المؤسسية ومكوناتها الإجرائية. وتتجلي في مرونتها الاستيعابية لتطورات الأوضاع المكانية ومستجدات الظروف الزمانية.

4- اقتصاد أخلاقي قيمي: الاقتصاد الإسلامي يرتكز على القيم والأخلاق وينبني المبادئ ولا يستبعدها، فالإنسان يختلف عن باقي الأشياء والمخلوقات بقدراته العقلية وقيمه الأخلاقية، التي تعد أساس حركيته الإيجابية، بل إن كل انسان يشكل عالما صغيرا بقيمه وعاداته وتقاليده وآماله وطموحاته في دائرته الفردية والاسرية والمجتمعية. فالأفراد كائنات اجتماعية " تتأثر بالأفضليات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية. والأعراف الاجتماعية توجه القدر الأكبر من سلوكهم" وتتجه الدراسات حاليا الي إعادة النظر في تأثير الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والسلوكية للإنسان في حركيته الاقتصادية[2]، بل ان أحد كتاب الكتاب الحاصلين على جائزة نوبل وصف الاقتصاد في كتاب كامل بعنوان **الاقتصاد علم أخلاقي**[3].

ان مراعاة هذه الخاصية تدل على أهمية الاخلاق والقيم في الحياة الاقتصادية وضرورة أخلقتها.

5- اقتصاد عقائدي: الاقتصاد الإسلامي يقوم على التصور العقائدي المنسجم للخلق والحياة والمصير، والتكريم الإلهي للإنسان المستخلف في الموارد المتاحة، التي لا تعد ولا تحصي في هذا الكون المسخر الاستغلال، بما يفي باحتياجات الانسان المتنوعة والمتطورة عبر الزمان والمكان.

[2]- صالحي صالح، أساسيات المالية والاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية ومراجعة تقييمية على ضوء المستجدات العلمية والتحولات الوقائعية، الدار الجزائرية، الجزائر 2020.

[3] Amartya sen, L'économie est une science morale, La Découverte, Paris, 2003.

وبهـذه الخاصـية فـان الـرؤي والتصـورات، والافتراضـات والتحاليـل، والنظريـات والقوانين، والمفاهيم والمصطلحات، ترتبط بالجانب العقائدي وتُبني عليه.

6- اقتصـاد عـالمي: الاقتصـاد الإسـلامي لا يخـص المسـلمين وحـدهم بمذهبـه ومكوناتـه النظاميـة المؤسسـية فـي مجتمعـاتهم ودولهـم وأقليـاتهم واكثريـاتهم، بـل هـو اقتصـاد عـالمي للنـاس كافـة، يتنـاول الظـواهر الاقتصـادية بالدراسـة والتحليـل ايـن مـا كانـت، ويسـتخرج القـوانين التـي تحكمهـا، والسياسـات الاحتوائيـة والعلاجيـة لهـا. فيسـاهم فـي تبيـان الجانـب العلمـي الاقتصـادي للإسـلام، ويوضـح أصـوله الهامـة وتطبيقاتهـا التي توجه الحياة الاقتصادية وترشدها.

لـم تعـد اليـوم مـثلا مؤسسـات الصـناعة الماليـة الإسـلامية، وآلياتهـا وقواعـد عملهـا، حكـرا علـى المسـلمين فـي دولهـم ومجتمعـاتهم، بـل لقـد أضـحت ملكـا للإنسـانية جمعـاء، للـدول والشـعوب والأقليـات وللبنـوك والمنظمـات الدوليـة والإقليميـة، اسـتعمالا وتطبيقا واستهلاكا وتشجيعا[4].

وأصـبحت مصـطلحاتها كالمضـاربة والمشـاركة، والمرابحـة، والسـلم، والاستصـناع، والاجـارة، والجعالـة، والصـكوك الإسـلامية، وصـناديق الاسـتثمار الإسلامية، وشركات التكافل، .... وغيرها عالمية.

ومـن هنـا تتبـين المسـؤولية التـي تقـع علـى عـاتق الكتـاب والبـاحثين فـي الاقتصـاد الإسـلامي، وعلـى العـاملين فـي مؤسسـاته التطبيقيـة، ومـن قـبلهم علـى جهـود كل المتخصصين في العلوم الإسلامية المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي.

ان هـذا الكـلام مـا كنـا نقولـه مـن قبـل، ومـا كـان أحـد سيصـدقنا، والان نـراه رأي العـين، وهـذا مـا يؤكـد الخصـائص المنهاجيـة للاقتصـاد الإسـلامي وأهميتهـا العلميـة والتطبيقية العالمية.

ثانيا: أهمية الاقتصاد الإسلامي

يتميز الاقتِصَاد الإسْلاَمِي بأهميته العِلْمِيّة والمَعْرِفِيّة، وأَهَمّيته التّطْبِيقِيّة الوَاقِعِية، وأَهَمّيته العَقَائِدِية الحَضَارية، وسنشير اليها ضِمْن العَنَاصِر التَّالية:

1- الأهمية العلمية المعرفية للاقتصاد الإسلامي:

لقدْ تَزَايَدَت أَهمّيّة الاقتصَاد الإسْلامي العِلْميّة والمَعْرِفيّة بِتَزَايُد الدّرَاسَات والأَبْحَاث وتَطَوّر التّحَاليل ذَات الصّلة بمَوْضُوعَات الاقتصَاد الإسْلامي، كمَا توسّعَت الجَامِعَات والكُلّيات التي اعتَمَدَت

[4] - صالحي صالح، اساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري: المعوقات الحالية والمسارات المحتملة والمكاسب المتوقعة 2020-2040، الدار الجزائرية، ط1 2018.

تَخصُّصَات الاقتصَاد الإسْلاَمي سَوَاء في الكُلّيات الاقتصَادية، أو كُلّيات الدّراسَات الشّرعية والفِقْهيّة المُتعَدّدة في مُختَلَف أَطْوَار التّعلِيم الجَامِعِي، ومَا تَرتّب عَلَيْها مِنْ أبْحَاث تَخَرُّج، وَرَسَائِل مَاجِسْتِير ومَاسْتَر، وأُطْرُوحَات دُكتُورَاه بِمُخْتَلَف اللُّغَات.

كمـــا ازدادت مراكـــز الدراســـات ومخـــابر الأبحـــاث، وتطـــورت وحـــدات ومشـــاريع البحـــث الجامعيـــة المتخصصـــة فـــي مجـــالات الاقتصـــاد الإســـلامي، وتطـــورت مخرجاتهـــا العلميـــة علـــى مســـتوي الـــرؤي والمفـــاهيم، وعلـــى مســـتوي صـــناعة المصـــطلحات والمفـــاهيم، وعلى مستوي المشاركة في انتاج القوانين والنظريات.

كمَا تَزايَدَت الدّرَاسَات والتّقارير إلى تصدُّرها المنظمات والهيئات ذات الصِّلَة بالاقتصَاد الإسْلامي، أو تِلك الخاصّة بالمُنظّمات الدّولية والإقْلِيمِية، وكذَا النَّدَوات والمُؤتَمرَات في مَوضُوعات الاقتصَاد الإسْلامي.

إنّ مُتابَعَة هذه الحَركيّة التَّطوُّرية العِلْمِيّة والمَعرِفِيّة والبَحثيِّة تُعدُّ مِن الأسَاسيَات، بالنّسبَة للمُتَخصِّصين والبَاحِثِين في عُلُوم كَثِيرة ذَات صِلَة بمَوْضُوعَات الاقْتِصَاد الإسْلاَمِي وتَخَصُّصَاتِه.

2- الأهمية الواقعية التطبيقية:

لقَدْ تَزَايَدَت أَهَمّية الاقتصَاد الإسْلامي بتزايد تطبيقَات مَنظُومَته المُؤسَّسية في مُختَلَف دُول العَالَم، بَدْءًا مِن المَصَارِف الإسْلامية، وصَنَاديق الاستثْمَار، ومُؤسَّسات التَّأْمين التَّكافُلي، والصُّكُوك الإسْلاَمية وَدَوَاوِين الزَّكاة ومُؤَسَّسات الأَوْقَاف، ومُؤَسَّسَات التَّمْوِيلْ الإسْلامِي المُصَغّر.

وقَد ازْدَادَت أَهمّيتها الوَاقِعِيّة التّطبيقية، وتَطوَّرت مُعَدَّلَات نُمُوِّهَا، واكْتَسَبَت مَكَانتها على المُستَوى العَالمِي، وأَصبحَت تُسَاهِم في النُّمو الاقتصَادي ومُعَالَجة المُشكِلات واحْتِواء الأزمَات، **وقد تَخَلَّفَت بعض البُلْدَان العَرَبية والإسْلامية عن الاستفَادة من هَذه التَّطبيقَات، وبَقى بَعضُها مُتوجِّسًا على خِلاَف مَع عَدَد من الدُّول المُتقدّمة، التّي سَارَعَت إلى إصْدَار التَّشريعَات وتَبَنّي السّيَاسَات التي تُحَفِّز وتُوطّن مَجْمُوعة من مُؤسَّسَات الاقتصَاد الإسْلاَمي، التّي مَكّنتْها مِن اكتِسَاب حِصَّة في سُوق الصِّنَاعَة المَالِية الإسْلامية.**

3- الأهمية العقائدية الحضارية:

إنّ الاقتصَاد الإسْلامي يُعدّ جُزءًا مُهِمًّا من **المَنظُومَة المُتكَامِلَة للمَبَادِئ الإسْلامية**، وبالتّالي فإنّ الاهتمَام بجَوَانبه العِلْمِيّة والتّطبِيقيّة يَدْخُلُ **في صَمِيم التِزَامَات الانْسَان المُسَلِّم بالمَنظُومة العَقَائِديّة، ومَا يَرتَبطُ بها من مَبَادئ حَاكمَة وضَوابط مُرشِدة للمُعَامَلات الاقتصَادية والمَالِية والتِّجَارية.**

كمَا تَتَجَلّى أَهمّية الاقْتصَاد الإسْلامي في تَحقِيق الانسجَام بين الإطَار العَقَائِدِي والأَخْلاَقِي للمُجْتَمَع والأَنْظِمَة والسِّيَاسَات المُوَجّهَة للحَرَكِيّة التطوّرية المُجتمَعِيّة، بعيدًا عن حالات الصِّرَاع مع الذّات، ومُعَادَاة الهُويّة والخُصُوصية الحَضَارِيّة، كلّ ذلك في إطار الاستفَادة من التّجَارب الانسَانية،

والتّفَاعُل الإيجَابِي مَع القِيَم الانسَانية المُشْتَرَكَة التّي تُؤَكّد إنْسَانية الانسَان وتمَاثُل خَصَائص الفِطْرَة البَشَرِيّة.

ثالثا: أسس الاقتِصَاد الإسْلامي

يتمَيَّز الاقتصَاد الإسْلاَمِي بمجموعة من الأسس الهامة التي تجسد كفاءته التطبيقية، وتضمن استمرارية الزمانية، ومن أهمها نذكر:

1- المُرُونة الاستيعَابية لمُستَجدّات الحَياة والصَّلاحيّة عبر الزمَان والمكَان: إنّ المَبادئ العامَّة والأُسُس الكُبْرى للاقتِصَاد الإسْلامي تَستوْعِب مُستجدَّات الحيَاة الإنسَانية، وتتكيّف ضمن تطبيقَاتُها النّظاميّة، في كلّ مرحَلة معَ التطوُّرات الإجْرائية والمُؤسَّسيّة، في مجَال **إعمَال أصُول ومبَادئ وأسُس المَذْهب الاقتصَادي الإسْلامي الثّابتة.**

2- المُوازنة والتّوفيق بين المَصَالح الاقتصَادية العامّة والخاصّة، الفَرديّة والجمَاعيّة، الحَالية والمُستقبلية: إنّ الضّوَابِط المُرشِدة لحَركيّة النّشَاط الاقتصَادي الفَردي والجَمَاعي، الخَاص والعَام، تُفعِّل آليَات ضمَان المُوازَنة بين المَصَالح الاقتصَادية العَامَّة والخَاصّة، وتُجسِّد التّوفيق بين الفَرْديّة منها والجَمَاعيّة، وكذا تُؤمِّن الاستِدامَة في المُوَازنة بين المَصَالح الحَالية منها والمُستقبَليّة.

3- التكامل بين الحَاجَات المَادّيّة والحَاجَات الرُّوحيّة والمَعْنوية: إنّ عمليّات أَخْلقَة الحَياة الاقتصَادية، تُسَاهم في تحقِيق التّكَامُل بين الحَاجَات المَادية والرُّوحيّة والمَعنَويّة، فالجمع بينها يُعدّ من مُقتضَيَات الانْسِجَام، الذي يُعظّم مَصلحة المُسْتهلك، **فالإنْسان يُؤمِّن احتيَاجَاته المَادية بالمُوازاة مع تَلبِية احتيَاجَاته الرُّوحية كالتَّعبُّديّة منها، وحاجَاته المَعْنَويّة التي تَضمن كَرامَته وحُرّيّته ومُشاركته في مُجتمعه وشُعوره بِتحْقيق ذاتِه.**

4- الارتِبَاط الجَوْهَري بالعَقَائد والأخْلاَقيات والتَّشْرِيعات، التي توفِّر المنَاخ الإسْلامي للمُعَاملات والعَادات في المُجتمع: إنّ ارتباط النّشاط الاقتصَادي بالمُعَامَلات الاقتصَادية السَّليمة للأطْراف المُتَفَاعلة في الحياة الاقتصَادية، والتي تَنضبِط بالعَقَائد الصَّحِيحة، وترتكِز على الأخْلاق السَّليمة، تُعَدّ من الأمُور الأسَاسيّة التي تزيد من كفَاءة الاقتصَاد الإسْلامي المَذهبيّة، والنّظاميّة، ولذلك يوصف بأنّه اقتصَاد أَخْلاقي وعَقَائدي.

وقدْ **كانت الدّراسَات الاقتصَادية تَستبْعد الأخْلاق والقِيَم وتُحَيدُهما في عَمَليّات التّحْليل.** لكن اضْطرابَات الوَاقع غير الأخْلاَقي، والمُمَارسات الانْتِهَازية في التَّعَامُلات الاقتصَادية، أعَادَت التّأكيد على أهمّية إدْخَال القِيَم الأخْلاقية، ومُراعَاة المَفَاهيم الإنْسَانية في عمليّات التّحليل الاقتصَادي، وقدْ حَصَل كُتّاب على جَائزة نُوبَلْ في الاقتصَاد مثل الكَاتب الهِنْدي **أمارتيا كومار سن** Amartya Sen على كتَابه **اقتصَاد الرَّفَاه** وأعْمَاله حَوْل **نَظريّة الخَيَار الاجْتمَاعي والعَدَالة الاجْتِمَاعيّة والاقتِصَاديّة ...**

وقدْ ازدَادت في السّنوات الأخِيرة البُحُوث والدّراسَات التي تربِط الاقتصَاد بالأخْلاق والقِيَم، **لأنّ**

السُّلُوك الاقتصَادي هو سُلُوك إنْسَاني بالدّرجة الأولَى.

5- الجَمْع بين المَذْهب والنِّظَام والعِلْم: يَتميّز الاقتصَاد الإسْلامِي بِكوْنه **مَذْهبًا اقتصَاديًا بمبَادئِه العامّة وأُصُوله الكُبرى وأُسُسه المُوجّهة، ونِظَامًا بمنظُومَته الإجْرائيّة والمُؤسّسيّة القَانُونيّة، وعلمًا بِمنهَجه وقَوَاعِده وقَوانِينِه العِلْميّة ونظَرِيّاته التّحليليّة للظّواهِر والأحْدَاث الاقتصَادية التي تتمظْهَر في أيّ اقتصَاد إسْلامِي أو اقتصاد عالمي باخْتِلاف المَراحِل والأوْضَاع والظّرُوف.**

6- الواقِعيّة والانسجَام مع طبيعَة الحَياة الإنْسَانية: إنّ الاقتصَاد الإسْلامي يتميَّز بالواقِعِيّة في أُسُسه وأُصُوله وطَبيعَة مُؤَسَّساته، وانْسِجَامه مَع طبيعَة الحَيَاة الانْسَانيّة، فَهُوَ ينْظِيم تَعَامُلات النّاس الاقتِصَادية في مُجْتَمَع البَشَر الذّين يُصِيبُون ويُخْطِئُون، وَهُم لَيْسُوا ملائكَة وليسُوا شَياطِين. **وتُعدّ الواقِعيّة والتّفاعُليّة الإيجَابيّة مع المُستجَدَّات، والانسِجَام الحَرَكي مع تطوُّرات الحيَاة الاقتصَادية المُجتمعيّة، من أهمّ مُقوِّمات النَّجَاح لتطبيقَات الاقتصَاد الإسْلامي، بالمُقارنَة مع غيره من الأنظِمة التي كَرّسَت التَّبعيّة، وأدَّت إلى تطوُّر التَّخَلّف في الاقتصَاديّات الإسْلاميّة.**

الشّكل رقم 01: أسس الاقتصاد الإسْلامِي

المصدر: صالحي صالح، طبيعة الاقتصاد الاسلامي ونظرته للمشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص21.

رابعا: المُكَوِّنات الاصْطِلاَحِيّة للاقْتِصَاد الإسْلاَمِي

من واقِع التّحليل السَّابق يتّضح بأنّ الاقتصَاد الإسْلامي يَشْتَمل على مكوِّنات اصطلاحية متميزة، تَجْعَل للبَحْث خصوصية التّحليلية المُهمّة، ومَنْهَجيّته العِلميّة، وبالتّالي فيجب مُراعَاة ضَوابِط مَجال الدّراسة، المُتعلّق بمُكوِّنات الاقتصَاد الإسْلامِي التّالية:

1- **المَذْهب الاقتصَادي الإسْلامي:** الذي يُجسّد الخُصُوصية المِنْهَاجيّة للاقتصَاد الإسْلامي.

2 – **النّظام الاقتصَادي الإسْلامي** بِمَعَالِمه النِّظَاميّة المُؤَسَّسيّة والإجْرَائيّة والتّشْريعيّة والقَانُونيّة.

3- **عِلم الاقتِصَاد الإسْلامي** بِمَوْضُوعه ومَنْهَجه ونَظَرِيّاته ومَجَالات بَحْثِه.

يُمكن التّعبِير عن المُكوِّنات الاصْطِلاحيّة للاقتصَاد الإسْلامي من خِلال الشّكل التّوضِيحي التّالي:

الشّكل رقم 02: للمُكوّنات الاصْطِلاحيّة للاقتصَاد الإسْلامي

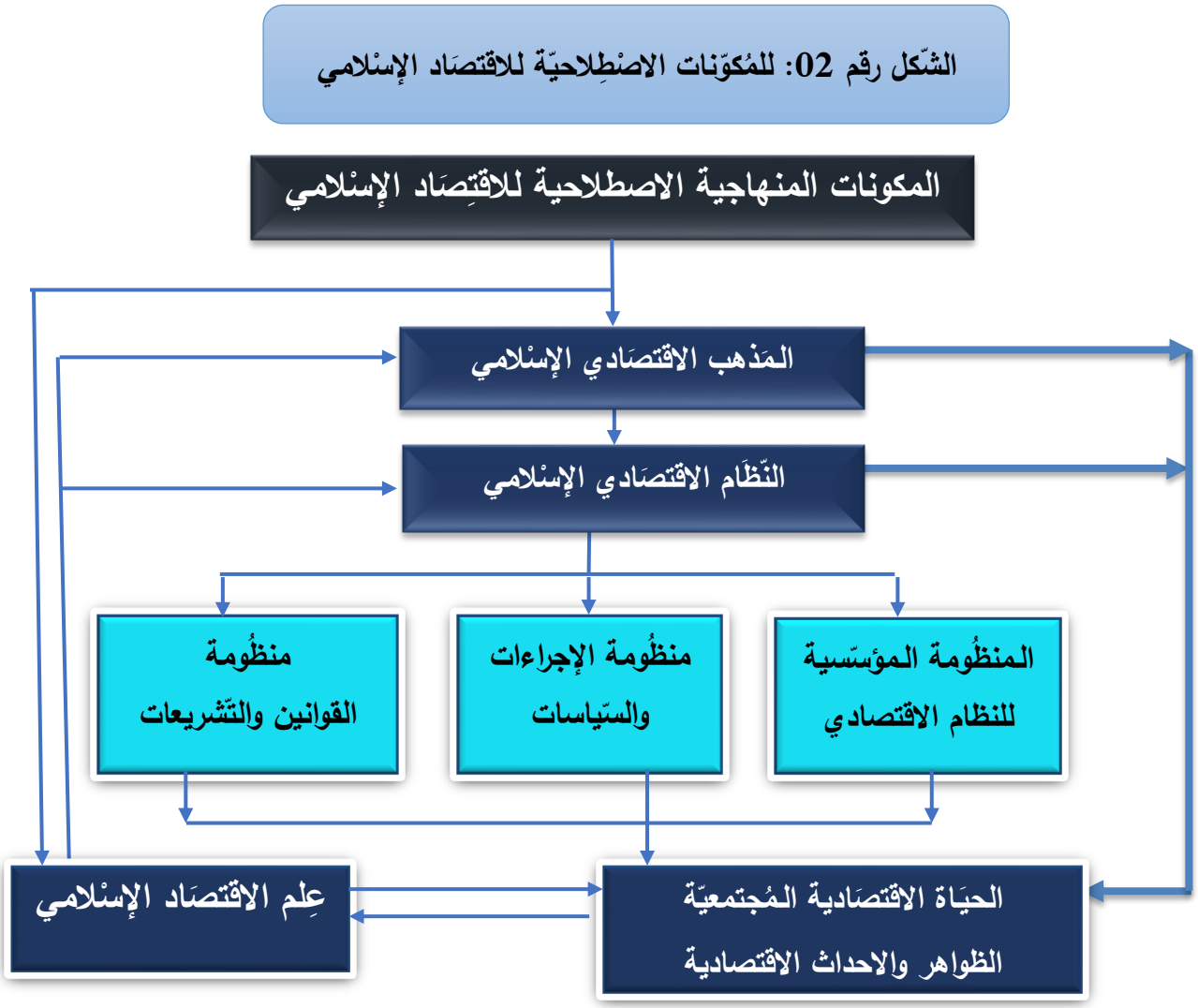

المَصدر: صالح صالحي، مُحاضَرات في الاقتصَاد الإسْلامي، مَرجع سَابق

وسوف نتناول هذه المكونات المنهاجية بالتوضيح والتأصيل في المحاور اللاحقة.

المحور الثاني: مفهوم وخصائص وأصول المذهبية للاقتصاد الإسلامي

سوف نتعرض في هذا المحور لمفهوم المذهب الاقتصادي الإسلامي وخصائصه، والأصول والأسس المنهاجية الثابتة التي يقوم عليها، والتي لا تغيرها الظروف الزمانية، والأوضاع المكانية، والاحوال الاجتماعية، مهما تغيرت تكييفات إعمالها في ظل الأنظمة الاقتصادية المتغيرة في التجربة الاسلامية.

أولا: مَفهُوم وخصائص المَذْهَب الإسْلامي

ثانيا: الأصول المنهاجية للمذهب الاقتصادي الإسلامي

أولا: مَفهُوم المَذْهَب الإسْلامي وخصائصه

1- مفهوم المذهب الاقتصادي الإسلامي:

يُمكن تَعرِيف المَذْهَب الاقْتِصَادي الإسْلاَمي بأنّه: **مَجْمُوعَة المَبَادِئ العَامَّة، والأُسُس الكُبْرَى، التي تُوَجّه مَسَار الحَيَاة الاقتِصَادِيّة المُجتَمَعيّة، وتَضْبَط حَرَكِيَّتها التّطوُّرية، والتي تُسْتَمَدُّ من رُؤية المُجتَمع الإسْلامي للحَيَاة وفَلْسَفَته في الوُجُود، وتَصْطَبِغُ بِقِيَمه وَعَقَائِده وثَقَافَته وظُرُوف تَطَوُّره، وعَلَى ضَوْئِهَا يَتَحَدَّد دَوْر الدَّوْلَة، وَوَظِيفَة المِلْكِية والنّظْرَة للْمَال..، وَطَبِيعَة الحُرّيّة الاقْتِصَادِيّة، وَضَوَابِط الاسْتِثْمَار وَمَبَادِئ التَّمْويل..، وَأَشْكَال تَوْزِيع الثَّرْوَة.**

2- خصائص المَذْهَب الاقتِصَادي:

مِن وَاقِع التّعْرِيف السَّابِق تَتَحَدَّد الطَّبِيعَة المُتَمَيِّزة للمَذْهَب الاقتِصَادي الإسْلاَمي فيمَا يلِي:

- **يَتميّز المَذْهب الاقتِصَادي بِخُصُوصِيَته المُجْتمعِية وطبيعَته الحَضَارية**، فالمَذْهب الاقتصَادي الذي يُنظّم الحيَاة الاقتصَادية في المُجتمَع الإسْلامي يَختَلِف عن ذلك الذي يَحكُم الحَيَاة الاقتصَادية فِي المُجتَمَعَات الأُخرى، وقدْ يَشتَرِكَان في بَعض الجَوَانِب الجُزْئِية.

- **يَتَمَيّز المَذْهَب الاقْتِصَادي بِثَبَات أُصُوله، وإنْ اخْتَلَفَت التّكيِيفَات المرحَلية والتّطبيقَات التّنظِيمية للأُصُول والمَبَادئ باخْتِلاف الأَوْضَاع، وتبَايُن الأحْوال المُجْتَمَعِية والظُّرُوف المَكَانِية والزَّمَانِية.**

ولهذا **فالمَذْهب الاقْتِصَادي يَتَمَيّز بِثَبات مَبادِئه واسْتِمْرارية أُسُسه عبر الزّمَان والمكَان مع اختِلاف المُسْتَجَدَّات الخَاصَّة بِكَيْفِيَات تَجْسِيدِها**، وآليَات تَطْبِيقِها من مَرحَلة لأُخْرى حَسْب طَبِيعَة الأَوْضَاع وتَبَايُن الظُّرُوف.

فمثلاً المَبْدأ العَام للمُشَارَكة بِقَوَاعِده التي تُلْغِي الاستغْلال الرّبوي ثَابِتٌ مُنذ عَهْد **الرّسُول** (ﷺ)، ولكنّ المُؤَسَّسَات والسِّيَاسَات النِّظَامِية المُجسِّدَة لذلك المَبْدأ

مُتغيّـرة، وتَـرتَبط بِدَرَجَـة تَطَـوُّر المُجْـتَمَع، وأشْـكَال التَّنظـيم السَّـائدة المُرتبطـة بِمُسـتجدّات الحَياة الاقتصَادية والاجتمَاعية.

ثانيا: الأصول المنهاجية للمذهب الاقتصادي الإسلامي

يَنْبَنِـي المَـذْهَب الاقتصَـادي الإسْلاَمـي علـى مَجمُوعـة مِـن الأسـس والأُصُـول المِنْهَاجيـة الكُبْرى، نَذْكُرُ مِنها ما يَلِي[5]:

1- أصـل المشـاركات المتعـددة القائمـة علـى تـوازن المصـالح، وحرمـة الربـا كمصـدر لخلق للازمات، ووسيلة للاستغلال وأداة للظلم وتركز الأموال.

2- أصْـلُ الحُـرّية الاقْتِصَادِيـة المُرْشَـدَة بالضَّوَابـط المَذْهَبيـة، والمُوَجَّهـة بالآلِيَـات المَوْضُوعِيـة للنّشَـاط الاقتِصَـادي، مِـن التَّمْـويل إلـى الاسْتِثْمَـار إلـى الإنتَـاج إلى التَّسْويق إلى الاسْتِهْلاك، إلى التّوزِيع.

3- أَصْـل المِلْكِـيَات المُتَعَـدِّدة المُتَكَامِلَـة الوَظَائِـف، المِلْكِيـة الخَاصّـة، المِلكِيّة العَامّة، المِلكيّة الجَمَاعية، المِلكيّة التّكَافُلِيّة الوَقْفِيّة، المِلْكِيَّات المُشْتَرَكَة.

4- أصْـلُ التَّـدَخُّل المُتَـوَازِن للدَّوْلَـة فـي تَنْظِـيم النَّشَـاط الاقْتِـصَادي، والحِمَايـة الذَّكِيّـة للاقتِـصَاد الـوطني، وتوجِيـه الحيـاة الاقتصَاديـة، فـي مَرْحَلـة تَعْبِئَـة المَـوَارِد وتَخْصِيصِـها، ومَرْحَلـة اسْتِخْدَامِـها واستِغْلاَلِـهَا، ومَرْحَلَـة اسْتِعْمَالِـها واسْتِهْلاَكِـها، وَمَرْحَلَة تَوْزِيع مَنَافِعِهَا وَعَوَائِدِها.

5- أَصْـل الـدَّوْر الفَعّـال لِسُـوق المُنَافَسَـة التَّعَاوُنِيـة الـذي تَتَفَاعَـل فِيـه القِـوَى الاقْتِصَادِيّـة تَفَاعُـلاً إيجَابِيًّـا، فـي ظِـلِّ الآلِيَـات المُؤَسَّسِيّـة **للرّقَابَـة الاحْتِسَابِيّـة الشّامِلَـة المُدْمَجَـة والمُتكَامِلَـة**، المُحَقِّقَـة للأَمْثَلِيّـة الإسْلاَمِيـة للتّـوَازُن السُّوقِـي (الـذّى يُعَبِّـر **عـن تَحْقِيـق المُسْتَـوَى الأَمْثَـل للكَفَـاءَة، والمُسْتَـوَى الأَمْثَـل للعَدَالَـة بِصُورَة تَزَامُنِيّة مُنْسَجِمَة مع المَقَاصِد**)[6].

6- أَصْـل التّخطِيـط التّوجِيهـي للحَيـاة الاقتصَاديـة فـي إطَـار مُرَاعَـاة قَوَاعِـد اقتصَاد الأولويَات ومَبَادِئ اقتصَاد المُوَازَنَات.

7- أَصْـل التّنْميـة الاقتِصَاديـة الشّامِلـة المُستَدَامَـة، والإعْمَـار المُستَـدَام، اللّـذين يُجسِّـدان العَـدْل **بيـن الأجيَـال، والـوَازن بـين الطَّبقَـات والفـئَات الاجتمَاعيـة، بين الأقَلِّيات والأغْلَبِيَّات المُكوِّنة للمُجتمَع**، وبينَ المنَاطق والجِهَات والأقَاليم.

---

[5] صالحي صالح، أساسيات المالية والاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق.

[6] د. محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة د. رفيق يونس المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2005، ص158.

8- أَصْـــل تَحقِيـــق التَّـــوَازن الاقتِـــصَادي والاستِقْـــرَار الاجتِمَاعِـــي اللّـذين يَضْمَنَان الحَركيّة التّطوّريّة المُجْتَمعِيّة.

9- أَصْـــل ضَمَـــان حَـــدّ الكِفَايَـــة للأفْـــرَاد والأُسَـــر والشَّرَائِـــح الاجتِمَاعيّـــة، وتأمِيـــنْ رفَاهِيـــة الإنْسَـــان، مـــنْ خِـــلال تَفْعِيـــل دَوْر مُؤسّـــسة الزّكَـــاة التّضَامُنيـــة ومُؤسّسة الأَوْقَاف التّكَافُلية الخَيْرِية ومُؤسّسَات المُجتمَع المَدَني ذَات الصّلَة.

10- أَصْـــل وُضُـــوح الأمْـــوال وانْكِشَـــاف الثَّـــرَوات وتَعْمِيـــم مَنَافِعِـــها، كـــي لا تكُون دُولة بين الأغنِيَاء، ويُحْرَم منْها الفُقَرَاء.

ويُمكِن التَّعبِير عن تِلك الأُصُول في الشَّكل التَّوضيحي اللاحق.[7]

الشّكل رقم03: أُصُول المَذْهب الاقتِصَادي الإسْلاَمي

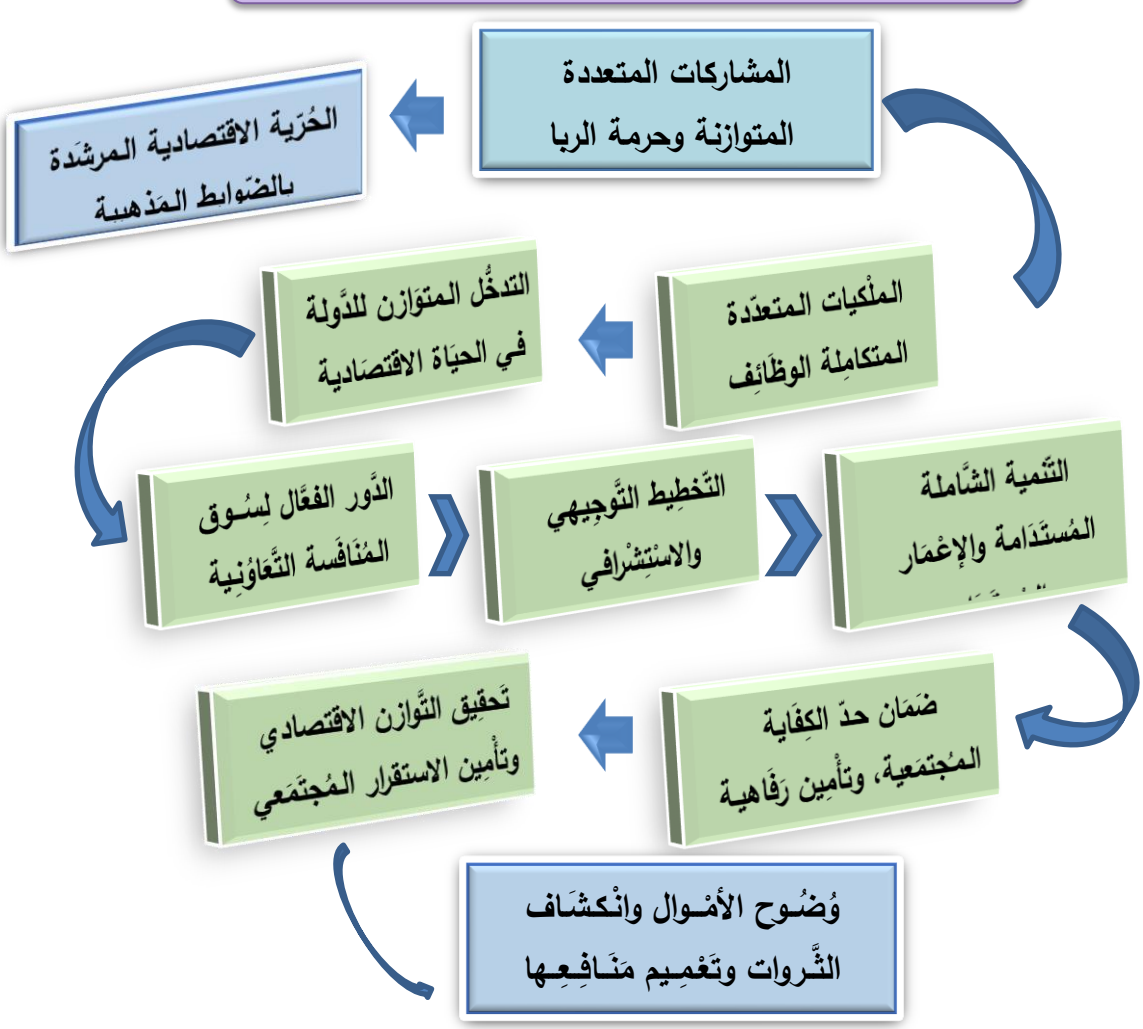

[7] صالحي صالح. **طبيعة الاقتصاد الإسلامي ونظرته للمشكلة الاقتصادية**، المؤتمر الدولي للاقتصاد والمالية الاسلامية: الاقتصاد الإسلامي بين الواقع والتنظير العلمي والمعياري، **14 /15 ديسمبر 2016**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ص 6.

المحور الثالث: الخصَائصُ النّظاميّة للاقتصاد الإسلامي ومنظومته المؤسسية

يتميز الاقتصاد الإسلامي بخصائصه النظامية ومكوناته المؤسسية وتطوره عبر الزمان والمكان، لإحتواء المستجدات التطبيقية المتعلقة بإعمال أصول الاقتصاد الإسلامي، ونحدد مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي وأهم مكوناته في العنصرين التاليين:

أولا: التّعريف بالنِّظام الاقتصَادي الإسلامي وخَصَائصه

ثانيا: مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي

أولا: التّعريف بالنِّظام الاقتصَادي الإسلامي وخَصَائصه

إنّ تَحْدِيد مَفهُوم للنّظَام الاقتصَادي الإسْلامي يَتطَلّب التّعْريف بالنّظَام الاقتصَادي، وإبْرَاز خصَائِصه، وتَحْدِيد أَهَمّ مُكوّناته التي تُبْرز مَنظومته المُؤسَّسية والإجْرائية والقَانُونية، وتُميِّزُه عن الأنظمَة الأخرى من خِلال العَناصر الآتية:

1- تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي:

النّظَام الاقتِصَادي الإسْلاَمي **هُو طريقَة تَنظيم المُجتَمع للحَياة الاقتصَادية تنظيمًا يُجسّد أُسُس المَذْهب الاقتصَادي الإسْلامي، من خِلال إعْمَال أُصُوله الكُبْرى وَمَبَادِئه العَامَّة في الواقع الاقتصَادي في المُجتَمعات الإسْلامية، في مُختلَف مَراحِل تَطوّرها، وعلى ضَوْء حَجْم مَوارِده وأشكَال تحدِّياتِه، وفي ظِلِّ الأوضَاع الدَّاخلِيّة السَّائِدَة، وطبيعَة المُستجَدَّات في العلاَقات الاقتصَاديّة القَطَريّة والإقليميّة والدّوليّة.**

فَهُوَ إذَنْ عِبَارة عنْ: (الأَسَاليب والخُطَط العَمَليّة والحُلُول الاقتصادية التي تتبنّاها السُّلطة الحاكمة في كُلّ مُجتمَع إسْلامِي لإحَالة أُصُول الإسْلام وَمَبَادِئِه الاقتصَاديّة إلَى وَاقِع مَبَادِئ يَعِيش المُجتمَع في إطَارِه).[8]

2- خصائص النظام الاقتصادي:

منْ واقِع التَّعْريف السَّابق للنِّظَام الاقتِصَادي نُلاحِظ بأنّه يَتَمَيَّز بالخَصَائص التَّالية:

أ- **خَاصِّيّة وُضُوح المَلاَمِح المُمَيِّزة لِخُصُوصية المُجتمَع الحضَارية والثَّقَافية**، فمِن خِلال النِّظَام الاقتصَادي يُمكن التَّمييز بين المُجتمَعَات، ومُلاحظَة سِعَة التَّنَوُّع في التَّجَارب الإنسَانية في

[8]. د. محمد شوقي الفنجري، **المذهب الاقتصادي في الإسلام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص: 35

التَّقدُّم والتَّطوُّر وإمكَانيات التَّعاوُن، **وتتجَلَّى تكلُفة الفُرَص المُمْكِنة المَهْدُورة في ظِلّ الأُحَادية الاقتصَادية الوَضعِيّة القَسْرية الحَالية.**

ب- خَاصّيّة عدْم حِيَادية النِّظَام الاقتصَادي، واسْتِحَالة تَعمِيمه وفَرضِه على المُجتمَعَات المُتغَايرة حضَاريا في الجَوانب المَبْدَئية والمُؤسَّسية.

إنّ لكلّ نظَام جَوانب خُصُوصياته التي تَرتَبِط بالمَذْهَبيّة الاقتصَاديّة للمُجتَمَع، وله جَوانبُه المُشتَركة معَ الأنظمَة الأُخْرى.

جـ- خاصّيّة المُرُونَة الواسِعَة والتّكيُّف المُتَوَاصِل مع مُستجدَّات الحيَاة الاقتصَادية، والتَّغيُّر النِّسبي في التَّطبيقات من مَرحلة إلى أُخرى لاستِيعَاب التَّطوّرات الجَارية، وتَحسِين وتَرقِية دَوْر المَنْظُومة المُؤسَّسية والإجْرائيّة والقَانُونية للنِّظام الاقتصَادي الإسْلامي، وما يَرتبطُ بها من اجتهَادات فِقْهيّة.

د- خاصّيّة الانْسِجَام والتَّلاؤُم مع المنظُومة العَقَائدية والأخْلاَقيّة والقِيميّة والسُّلوكيّة المُجتمعيّة، كَشَرط لنجَاح النِّظام الاقتصَادي وارْتفَاع دَرجة كفَاءته التَّنظِيمية للحَياة الاقتصَادية.

والتّجَارب الحَدِيثة أَثْبتَت بأنّ فَرْض الأَنْظِمة الاقتصَادية، وما يَرتَبِطُ بها من سيَاسَات للتَّحَوُّل الاقتصَادي في مناخ الصّراع مع الهويّة المُجتمعيّة، قد أدّت إلى تطوُّر التَّخلّف ونُموّ الفَسَاد.

إنّ هذِه الخاصّيّة مُهمّة وكانت غَيْر مَأْخُوذَة في التَّحَالِيل المُتعلِّقة بالقَضَايَا الاقتِصَادية والتَّنمويّة، فقدْ بدأ التَّأكِيد عليهَا في نَجَاح أيّ تغيِير تَنمَوِي إيجَابي. وقدْ وَرَد في تقْرير البنْك الدّولي لسنَة 2015 **انتقَاد للنّظرة المَادّيّة لعِلْم الاقتِصَاد والتَّنبيه** إلى ضَرُورة **إعَادة النّظر في تأثِير الجوَانِب الاجتِمَاعية والسُّلُوكية للإنسَان،** وَدَعوته إلى إعَادة صيَاغَة سيَاسَات التَّنمية بِمنظُور يُراعي الخصَائص الاجتمَاعية والسُّلوكيّة والقيميّة للمُجتمعَات **((دَارَ عِلم الاقتصاد دَوْرَة كَاملة حَوْل نفْسه... وبدَأت إعَادة اختِراع عِلم اقتصَاد يَقُوم على المَزيد من الفَهم الواقِعي للبَشَر... الأفْراد هُمْ كائنَات اجتمَاعية تتأثّر بالأفضَليَّات الاجتمَاعية، والشَّبَكَات الاجتمَاعية، والهويَّات الاجتمَاعية. والأَعْرَاف الاجتمَاعية تُوجّه القَدر الأكْبر من سُلُوكِهم... ويُقدّم تَقْرير التَّنْمية 2015 نَظْرة واقِعيّة عن كَيْفيّة تَطبِيق هَذه الرُّؤى على سيَاسَات التَّنمية وإنّ وجْهَة النّظر الأكْثر ثَراءًا في السُّلوك البشَري يُمكن أن تُسَاعد على تحْقِيق أهْداف التَّنمية في كَثير من المَجَالات...** [9] **)) .**

ثانيا: مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي

يتكوّن النّظَام الاقتصَادي الإسْلامي منْ ثلاَث منظُومات أسَاسية: المنظُومَة المُؤسَّسية، والمَنظُومَة الإجْرَائية، والمَنظُومَة التَّشْريعيّة والقَانُونية. كمَا هي مُبيّنَة في الشّكل والتّحْليل التَّاليين:

[9]. مجموعة البنك الدّولي، تقرير عن التّنمية في العَالم: العَقْل والمُجتمع والسُّلوك، 2015، ص5 – 6.

الشكل رقم 04: مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي

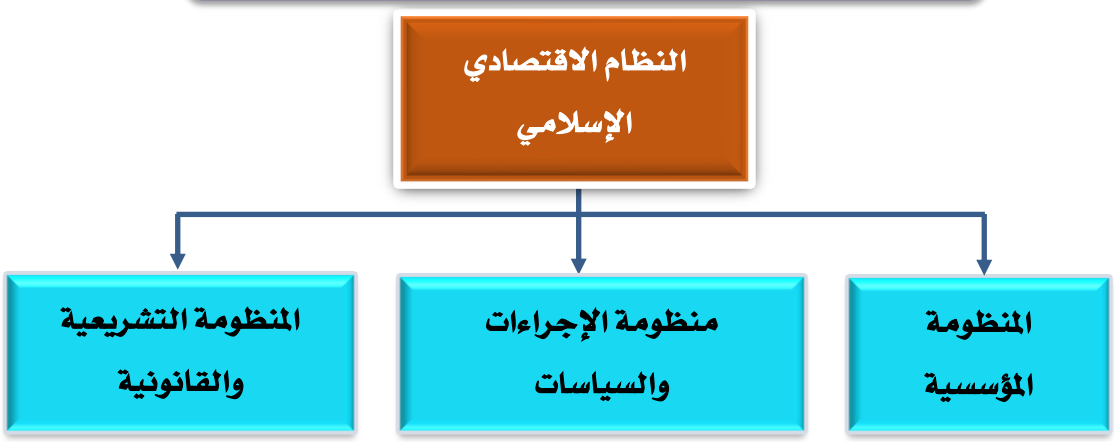

1- المَنْظُومة المُؤسَّسيّة

يتكَوّن النّظَام الاقتِصَادي منْ مَجمُوعَة المُؤسّسات الخَاصّة بالاقتصَاد الإسْلامي ومَجمُوعة المُؤسَّسات المُكوّنة للحيَاة الاقتصَاديّة وهيَ:

أ- **المنظُومة المؤسَّسية الخَاصّة بالنّظَام الاقْتصَادي الإسْلاَمي** وتشمل مَجمُوعة المُؤسّسات التي ترتَبطُ بِتطْبيق المَذْهَبيّة الاقتصَادية الإسْلامية وأهمّها:

- **مُؤسَّسة الزكَاة التّضَامُنِيّة** التي تُسَاهِم **في التّعبئَة الإجْبَارية للمَوَارِد** كنِسبَة من ثَرَوَات أصْحَاب الأمْوَال، وتُحوّلُها للفُقَراء ومَحْدُودي الدّخْل والفِئَات الأكْثَر احْتِيَاجًا في المُجْتَمع، كمَا هيَ مُبيَّنَة ضِمْن الأصْنَاف الثَّمَانية. وتتّخِذُ **شكْل مُؤسَّسة مُستقلّة حَديثة بكَافّة المَعَايير الوَظِيفيّة** التي تُمكّنها من القيَام بهذَا الدّوْر التّوزيعي الاستْرَاتِيجِي في المُجْتَمَع[10].
- **مُؤسّسة الأوقَاف التّكافُلية** التي تَقُوم بالدّور الوَظيفي المُكمّل لمُؤسّسة الزّكاة، منْ خِلال **التّعبِئة الاختيَارية للمَوارد** من مَداخِيل القطَاع العَائِلي، وعَوَائد وأربَاح قِطَاع الأعْمال، لصَالح الفئَات والشّرائح الاجتمَاعية المَوْقُوف عَليها. **فتُسَاهِم في التّوزيع التّوازُني للثّروات في الاقتصَاد الإسْلامي.** لقد تمّ اقْتِراحنا مَشْرُوعا لتحقِيق التّكَامُل الوظِيفِي بين مُؤسَّسة الزّكاة ومُؤسَّسة الأوْقاف لوزَارة الشّؤُون الدّينية والأوْقاف **(مَشْرُوع المُجمّعات الزّكَويّة الوَقْفيّة الرّبحيّة المُتكَامِلَة).**
- **مُؤسَّسات المُشَاركة المَصْرفية** بمَا فيها من **مَصَارف مُتخصّصة بمجَالاتها القِطَاعية المُتعدِّدة**، وما يَرتبطُ بها من **صنَاعَة صُكُوك إسْلامية، وصنَاديق استثْمَار إسْلامية**، وبُنْيَة تَحتيّة ومرافق مُكمّلة لهَا، وكلُّها تُسَاهم في تَوفير منَاخ الاستِثْمار الحَقيقي، الذي تزُول في إطاره تكَاليف الاستِغْلال الرّبوي، وتتحقّق فيه مَصَالح جَميع الأطْراف المُتشَاركة في عَمَلِيَّات الاستِثْمار والتَّوظِيف،

[10]- لقَدْ اقتَرَحْنا مَشْرُوعًا مُتكامِلاً لمُؤسَّسة الزّكاة وقدّمنَاه لوزارة الشُّؤُون الدّينيّة والأوْقَاف بالجَزَائِر مُنْذُ 20 سنة.

فتَزْداد الأُصُول الإنتَاجيّة التي تُنمّي **الحَرَكيّة الاقتصَادية التَّطَوُّريّة لِهَرَم التَّوَازن الاقتِصَادي في المُجتمع**. وهي تَخْتلف عن المصْرفيّة التّقليديّة، التي **تَرْتَكِز على آلِيَات الفَوَائد والمَدْيُونِيَات والضَّمَانَات والمُجَازَفَات**، وكُلُّها تُؤَدّي إلى **نُمُوّ الاقتصَاد الرّمزي غَيْر الحَقِيقي للهَرَم الاقتصَادي المَقْلُوب** الذي تتطوَّر في ظلِّه الأزَمَات العَالَميّة.

- **مُؤسَّسة التّأمين التّعَاوُنيّة التّكافُليّة** وهيَ البَديل للتّأمين التِّجَاري الذي يَرتبطُ بالرِّبَا والغَرَرْ والاسْتِغْلال المُجْحِف والمُتَاجَرة بالعمَليّة التّأمينيّة، من خِلال المُبالَغة في تَحديد الأقسَاط وتقْليل التَّعويضَات، وبالتالي **الاستِربَاح من الفُرُوقات بين أقسَاط التّأمين وتعويضَات الأضْرار**، فقدْ جاء التّأمين التّعاوُني الإسْلامي ليُرشِد العَمليّة التّأمينيّة التي تَضْمَن مَصَالح جَميع الأطْرَاف.
- **مُؤسَّسة الحسْبَة الرَّقَابيّة المُعاصِرة:** وتُعدّ من أهمّ مُؤسَّسَات الاقتصَاد الإسْلامي التي تَتميّز بِخُصُوصِيَتِها الحَضَاريّة، وتُؤَدِّي دَوْرًا أَسَاسِيًّا في مجَال الرّقابة الاحتسَابيّة التّوجيهيّة للنّشَاط المُجتمَعي، بصُورة تَضمَن **الأَسْلَمَة** المُتَوالية للنّشاط المُجتمعي، و**الأَخْلَقَة المُتَنَامية للسُّلوك الاقتصَادي** والاجتمَاعي، **مع مُراعَاة حُرّيَّات وحُقُوق غَيْر المُسْلمين**. فيَنْعكِس ذلك في **الحدّ من نُمُوّ آليَات الفَسَاد الاقتصَادي** الذي تُعَاني منه مُعظم الاقتصَاديّات الإسْلامية، فتُسَاهم في التّرقية المُضْطَرَدة لأدَائها، والرّفع من قُدُراتِها التّنَافُسيّة. والشّكْل اللاّحق يُوضّح المَنظُومَة المُؤسَّسية للاقتصَاد الإسْلاَمي.

الشّكل رقم 05: المَنظُومَة المُؤسَّسية الخَاصّة بالاقتصَاد

المصدر: صالح صالحي، **محاضَرات في الاقتصَاد الإسْلامي**، لطلبَة المَاجستير والدّكتوراه، جامعَة باتنة وجامعَة قسنطينة وجَامعة سطيف.

ب- المنظُومَة المُؤسّسية المُكوّنة للحيَاة الاقتِصَاديّة

وتَشمَل مجموعة المُؤسَّسات الخاصَّة والعامَّة، والتي يتَشكّل منها النّشَاط الاقتصَادي، والتي تَعكس التّطوُّرات في الحيَاة الاقتصَادية البشريّة سواء كانت صِناعيّة أو زراعيّة أو خدميّة ... الخ من حيث الحجم والنوّع والتّنظيم والاختصَاص، وهي من الميَادين التي يُمكن الاستفَادة فيها من التَّجَارب المُختلفة للتّطوُّر الاقتصَادي، حتى بالنّسبة للمُجْتمعَات التي تَختلف ثَقافيًّا وحضاريًّا، بعد تكْييفِها وتَطوِيعِها لتَنْسَجم مع المَنظومة الكلّيّة للنّظَام الاقتصَادي الإسْلامِي.

2- مَنْظُومَة الإجْرَاءَات والسِّيَاسَات

وتَشمل مَجمُوعة الإجْراءات والتَّدابير والآليَات والوَسَائل التي تَتَضمَّنُها السِّياسَات الاقتصَادية، والتي تتّخذها الدّولة من أجل تنظِيم وتأطِير وتَوجيه الحَياة الاقتصَادية... معَ خُصُوصية المَذْهب الاقتصَادي وطبيعَة وخَصَائص النّظام الاقتصَادي في المُجتمَعَات الإسْلامية، ومنْها الإجْراءات والتَّدابير المُتعلّقة بالسِّياسة النَّقديّة والسّياسة المَالية، والسّياسة التّجارية، والسّياسة التّوزيعية .... وسَائر السِّياسات الاقتصَادية القِطَاعية، أو التَّنظيميّة للحيَاة الاقتصَادية في مَرحلة مُعيّنة منْ تطوُّر الاقتصَاد الإسْلامي في مُجتمع من المُجتمعَات الإسْلامية.

3 - مَنظُومَة القَوَانِين والتّشْرِيعَات

وتتمثّل في مَجمُوعة التّشْريعَات، والقَوانين الاقتصَادية والمُكمِّلة لهَا، والتي تُجسِّد إجْرَاءَات وتَدابِير السّياسات الاقتصَادية المُتعدِّدة، بِصُورة تَفصِيليّة دقِيقَة في المَيْدان التَّطبيقي العَمَلي، في إطَار الوُضوح والشَّفَافية، اللّذين يُزيلان الخِلاَفات، وَيُسَوِّيان المُنَازَعات، في المَيْدان الاقتصَادي والمَالي.

المحور الرابع: عِلْم الاقتصَاد الإسْلاَمي ومَوْضُوعَاته التّحليليّة ومَجَالاَته البَحْثِيّة

سَوْفَ نَستَعرِض تعريف عِلْم الاقتِصَاد، ونُبيّن جَوَانِب الاتِّفَاق وَمَوَاطِن الاخْتِلاَف بَيْن الكُتَّاب وَالبَاحِثِين، والعَلاَقَة بين العِلْمِيّة والحِيَادِيّة في دِرَاسَة الظَّواهِر الاقتصَادية، ومَدَى مُرَاعَاة العَلاَقَات المُجْتَمَعِيّة في مَجَال التَّمْوِيل والاسْتثْمَار والانتَاج والاستِهْلاَك والتَّوزيع، ثم نُحَدِّد مَفْهُوم علم الاقتصَاد الإسْلاَمي ومَوْضُوعَاته الأساسية، ومَجَالاَته البَحْثية، وخُصُوصِيَاته التحليلية، والمُوَاصفَات اللاَّزِمَة التّي يَجِب أَنْ يَتَّصِفَ بِهَا البَاحِث فِي الاقْتِصَاد الإسْلاَمِي، مِن خِلاَل العناصر الأَسَاسِيّة التَّالية:

أولا: تَعْرِيفُ عِلْم الاقتِصَاد وموضوعه بين المَفْهُوم الوضعَي والاسلامي.

ثانيا: طَبيعَة ومَجَالات البَحْث في الاقْتِصَاد الإسْلاَمي.

ثالثا: مُواصفَات البَاحِث في الاقتصَاد الإسْلاَمِي.

أولا: تَعْرِيفُ عِلْم الاقتِصَاد وموضوعه بين المَفْهُوم الوضعَي والاسلامي

إنّ تَحْلِيل مُصْطَلَح عِلْم الاقتصَاد، وَتبيَان عَنَاصِرِه الأَسَاسِية، وإبْرَاز جَوَانِبِه العَامّة المُشتَرَكة وتلك المُتَبَايِنَة تَبَايُن الأَسَاليب التَّحْليليّة والمَدَارِس الاقتِصَادية، وتَأْصِيل مَفْهُوم الاقتصَاد الإسْلاَمي وَتَحْدِيد مَوْضُوعَاتِه، تُعَدُّ مِنَ القَضَايا المُهِمّة لِتَوْضِيح مَسَارَات البَحْث العِلْمي في الاقتصَاد الإسْلاَمي، التّي **تَسْتَهْدِف الفَرَاغَات البَحْثِيّة، والمُسْتَجَدَّات في الحَيَاة الاقتصَادية في المُجْتَمَعَات الاسْلاَمية والانْسَانية بِصِفَة عَامّة، وَتِلْكَ التي تُعِيدُ إنْتَاج الاقتِصَاد الوَضْعِي.** وَسَنُعَالِج تِلك القَضَايَا ضِمْنَ العُنْصُرَيْن التَّالِيَيْن:

1- عِلْم الاقْتِصَاد بَيْنَ المَفهُوم الوَضْعي والمَفهُوم الإسْلاَمي.

2- مَوْضُوع عِلْم الاقْتِصَاد الإسْلاَمي.

1- تَعْرِيف عِلْم الاقْتِصَاد

تَزْخَر كُتُبُ الاقْتِصَاد بِتَعَارِيف مُتَنَوِّعَة لِعِلْم الاقْتِصَاد، وَضَعَهَا كُتَّاب وَبَاحِثُون **تَخْتَلِف أَفْكَارُهُم وَنَزَعَاتُهُم وَأَيْدِيُولُوجِيَاتُهُم وَمَدَارِسُهُم، وَتَتَبَايَن ظُرُوفُهُم الزَّمَانِيّة وَأَوْضَاعُهُم المَكَانِيّة،** وَرَغْمَ صُعُوبَة الحُصُول على مَفهُوم وَاحِد وَجَامِع بَيْنَهُم، إلاَّ أَنَّهَا جَمِيعًا تَتَعَرَّض بِشَكْل أَوْ بِآخَر لِجَانِب مِن حَقِيقَة هَذَا العِلْم، وَسَوْفَ نُوجِزُ بَعْضًا مِنْها فيمَا يَلِي:

أ- علم الاقتصاد هو علم الثروة:

عَرَّفَ آدَمْ سْمِيثْ 1776م، في كتَابِه **ثَرْوَةُ الأُمَم**[11]عِلْم الاقْتِصَاد **بِأَنّه عِلْم الثَّرْوَة، وَأَنّ الثّرْوَة تَنْحَصِرُ في الأَشْيَاء المَادّيّة.**

وَمِن أَهَمّ الانْتِقَادَات التي وُجِّهَتْ لِهَذَا التَّعْرِيف، أَنّه يَهْمِل المَوْضُوع الحَقِيقِي لِعِلْم الاقْتِصَاد وَمَجَاله الرَّئِيسي، الذي هُو دِرَاسة للسُّلُوك الإنْسَاني بالمُجْتَمَع في عَلاَقَاته المُتَشَابِكة المُتقَاطِعة الخَاصّة

[11] ADAM SMITH, La richesse des nations, GF Flammarion, Paris ,1991.

بإنتَاج الثّروة وتوزيعِهَا واستِهْلاكها. كمَا أنّه رَكّز على الثّروة المَادّية وَحْدَها مُتَجَاهِلاً بذلك الأنْشِطَة الاقتِصَادية الخَدَمَاتيّة التي تُسَاهِم في تغطية الخدمات الاقْتِصَادِيّة والاجتماعية كالتّعْلِيم والصِّحّة..... الخ.

وَقَدْ انْعَكَسَ التَّأثُّر بهذَا المَفْهُوم في تَعْرِيفَات عَدِيدَة لِعلم الاقتصَاد، منهَا بأنّه عِلم المَصْلَحَة الشّخصيّة، وعلم الرّفاهِيّة المَادِّية، وعلْم إشْبَاع الحَاجَات المَادِّيَّة.

ب- علم الاقتصاد هو علم دراسة سلوك الإنسان: عَرّفَ أَلْفْرِيدْ مَارْشَالْ في كتَابه التَّوَازُن الجُزْئي **1890** عِلْم الاقْتِصَاد بأنّه **ذلك العِلْم الذي يَدْرُس نَشَاط الإنسَان وسُلُوكِه في حَيَاتِه العَمَلِيّة من جِهَة الحُصُول على الأَشْيَاء المَادّيّة والانْتِفَاع بِهَا.**

وَمِنْ أَهَمّ الانْتِقَادَات التي وُجِّهَت لِهَذَا التَّعْرِيف هُوَ تَرْكِيزُه عَلَى الأَشْيَاء المَادّية وإغْفَالُه لأهَمّية الخَدَمات والجَوَانِب الأُخرى غَيْر المَادّية.[12] وَلَقَدْ تَبَنّى عَدَدٌ مِن الاقْتِصَادِيين مَفْهُوم مَارْشَال لِعِلْم الاقْتِصَاد حتى جَاء رُوبِنْز.

ج- علم الاقتصاد هو علم الندرة: لقدْ عرَّف رُوبِنْز **ROBBINS** علم الاقتصَاد بأنّه العِلْم الذي: " **يَدْرُس السُّلوك كعَلاَقَة بين الأَهْدَاف والوَسَائِل النَّادِرَة ذَات الاسْتِعْمَالاَت المُتَعَدِّدَة** " [13]

وَقَدْ بُنِيَ هَذَا المَفْهُوم على الفُرُوض التّالية:[14]

- حَاجَات الإنْسَان وَرَغَبَاتُه غَيْر مُحَدَّدَة وَلاَ نِهَائِيّة؛
- الأَوْقَات والوَسَائِل اللاَّزِمَيْن لِتَحْقِيق الحَاجَات مَحْدُودة وَمُتَعَدِّدة الاسْتِعْمَالاَت؛
- الاقتِصَاد لاَ يَتَدَخّل إلاّ عنْدَما تَكُون الوَسَائِل نَادِرَة بالنِّسْبَة إلَى الحَاجَات.

ولقدْ حَدَّد رُوبِنْز الشُّروط الضَّرُورية لِكَيْ يكُون النَّشَاط الاقتِصَادي قَابِلاً للتَّحْلِيل الاقْتِصَادي وهي:

- أَنْ تكُون الحَاجَات مُتَعَدِّدَة وَمُتَفَاوِتَة الأَهَمِّيّة؛
- أَنْ تكُون الوَسَائِل مَحْدُودَة وَلَهَا اسْتِخْدَامَات مُخْتَلِفَة.

وممّا يُؤْخَذ على التَّعرِيف السَّابق بفُرُوضِه أنّه رَبَطَ وُجُود الاقتِصَاد بِوُجُود مُشْكِلَة نُدْرَة، "**فالاقتصَاد لاَ وُجُودَ لَهُ إلاّ إذَا نَشَأَت مُشْكِلَة نَاجِمَة عَن عَدَم كِفَايَة المَوَارِد وَالأَمْوَال لإشْبَاع الحَاجَات**"[15]

إضَافَة إلى عَدَم التَّمْيِيز بيْن الحَاجَات منْ حيْث أَهَمّيتِها الحَقِيقيّة العِلْمِيّة وَمَدَى مَشْرُوعِيَتِهَا بَعْدَ ذَلِك.

ولقدْ تَوَالَتْ التَّعَاريف التي اسْتَنَدَت إلى مُشْكِلَة النّدْرَة والاختيَار ومنها:

---

[12] فكرى أحمد نعمان، **النظرية الاقتصادية في الاسلام**، دار القلم، دبي 1985، ص 35.

[13] د. عبد الجبار حمد عبيد السبهانى، **الاسعار وتخصيص الموارد في الاسلام**، دار البحوث للدراسات الاسلامية، دبي، بدون تاريخ ص 431.

[14] حمزة الجمعي الدموهي، **الاقتصاد في الإسلام**، ح1، دار الأنصار، ط1، 1979، ص: 84.

[15] نفس المصدر، ص 84.

– **عِلْم الاقْتِصَاد:** عَرَّفَه **بُولْ أ. سَامُويلْسُونْ** بأَنَّه العِلْم الذّي يَدْرُس" **كيْف يَجِب أنْ تُسْتَخْدَم المَوارِد النَّادِرَة القَابِلَة للتَّخْصِيص بِمُخْتَلَف الاسْتِخْدَامَات لِبُلُوغ الأهْدَاف المُبْتَغَاة، وَتَقْرِير أيّ السِّلَع سَتُنْتَجْ وكيْف؟ ولِمَ؟ في الحَالْ أوْ في المُسْتَقْبَل**" ويُضِيف في كتَابه الاقتصَاد بأنّ عِلْم الاقتصَاد " **هُوَ دِرَاسة كيف يُمْكِن للمُجْتَمَعَات أَنْ تَسْتَخْدِم مَوَارِدَها النَّادِرة لإنتَاج سِلَع قَيِّمَة وَتَوْزِيعِهَا بيْن مُخْتَلَف النّاس**".[16]

ويَرَى نَفْسُ الكَاتِب أيْضًا بأنّ **جَوْهَر علم الاقتصَاد هو الاعْتِرَاف بِشَكْل أَسَاسيّ بِحَقِيقَة النّدر**، وهذه مُبَالَغَة كَبيرة تُخْفِي الجَانِب الآخَر مِن الهَدْر والتّبذير الاسْتِخْدَامي، واضْطِراب هَرَم تَخصِيص المَوَارد في الاقتصَاديّات الوَضْعِيّة التي رَغْمَ حَجْم مَوارِدها الكَبير والكَافِي، وأَحْيَانًا وَفْرَة المَوَارِد المُتَجَدِّدَة منْها، فإنّها لمْ ولنْ تَصِل إلى الرَّشَادَة الاسْتِخْدَامِيّة في ظِلّ اسْتِمْرَار المُمَارَسَات الحَالية.

– **علم الاقتصَاد** هو العلْم الذي:" يعْني **بِدِرَاسَة النّشَاط الإنسَاني في سَعْيِه لإشْبَاع حَاجَاتِه الكَثِيرة المُتَزَايِدَة بوَاسِطَة مَوَارِده النَّادِرَة المَحْدُودَة** "[17].

د– علم الاقتصـاد: هُو علْم القَوَانِين التي تَحْكُم العَلاَقَات الاقْتِصَادِيّة، وتفْسِير الحَيَاة الاقتِصَادِيّة.

هُناك تَعْرِيفَات عَدِيدَة تُرَكّز على هذه الجَوَانِب منْها:

– **علم الاقتصَاد السّيَاسي هو: "علْم القَوَانين التي تَحكُم العَلاَقَات الاقتصَادية أيْ العَلاَقَات الاجتمَاعيّة التي تَنْشَأ بيْن أفْراد المُجْتَمَع بِوَاسِطَة الأشيَاء المَادّية والخَدَمَات**، وهيَ العَلاَقَات التي تَتَعَلّق بإنْتَاج وتَوْزِيع الأشيَاء المَادّية والخَدَمَات التي تُشْبِع حَاجَات الإنْسَان في المُجْتَمَع، أيْ اللاّزمة لمَعيشَة أفْرَاد المُجتَمع، مَعِيشَتَهم المَادّية وَالثّقَافية " [18].

– **وعرف باقر الصدر علم الاقتصَاد** بأنّه: " **العلم الذي يَتَنَاوَلُ تَفسير الحيَاة الاقتصَادية وأَحْدَاثها وَظَوَاهِرها، ورَبْط تِلْك الأحْداث والظَّوَاهر بالأسبَاب والعوَامِل العامّة التي تتحَكّم فيهَا**".[19]

هـ– تعريف علم الاقتصـاد:

ممّا سَبق نَخْلُصُ إلى **تَعْرِيف علْم الاقتصَاد بأنّه: ذلك العلْم الذي يَتَنَاوَل تَفْسير الحَيَاة الاقتِصَادِية وَمَعْرِفَة القَوَانِين التي تَحْكُم حَرَكِيّة النّشَاط الاقتِصَادي المُجْتَمَعي الفَرْدي وَالجَمَاعي، مِن أَجْل التّخَصّص الأَمْثَل للمَوَارِد المُتَاحَة واسْتِخْدَامِها استخدامًا رَشِيدًا، يُسَاعِد على تَلْبِيَة الحَاجَات الحَقِيقية المُتَنَامِيَة حَاضِرًا وَمُسْتَقْبَلاً لجَمِيع أفْرَاد المُجْتَمع.**

---

[16] – بول أ. ساموبلسون، **علم الإحصاء**، ح1، ص412.

– بول أ. ساموبلسون و ويليام د. نورد هاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر، عمان الاردن، 2001، ص 30.

[17] محمد علي الليثي ونعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في التحليل الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، 1978، ص11.

[18] محمد حامد دويدار ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص 12.

[19] **باقر الصدر، اقتصادنا**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص6.

نَسْتَنْتِج منْ هذَا **التّعْرِيف العَنَاصِر التّالية:**

- دِراسَة الظَّوَاهِر الاقتصَادِية وَتَفْسِير أَحْدَاث الحَيَاة الاقْتِصَادِية؛
- مَعْرِفَة واكْتِشَاف القَوَانِين التي تَحْكُم حَرَكِيّة النّشَاط الاقتصَادي؛
- تَرْشِيد عمليَّات التَّخْصِيص والاسْتِخْدَام للْمَوَارِد المُتَاحَة؛
- إبْرَاز البَدَائِل الأَقَلّ كُلْفَة مِنْ أَجْل تَعْظِيم المَصَالِح الحَقِيقِيّة للمُجْتَمَع.

و- تعريف علم الاقتصاد الإسلامي:

- عرّف **الدّكتور مُنذر قَحْف علم الاقتصَاد الإسْلامي بأنّه :" العلْم الذى يَبْحَث في الجَوَانب المَادّية منْ سُلُوك الانْسَان، فردًا كان أَمْ جُزْءًا مِن مُجْتمَع، على ضَوْء الحَقيقة المَوْضُوعية التي أتى بهَا الوَحْي، ومَع اعْتبَار تامّ للعَلاقَات والسُّنَن والقَوَانِين التي أَوْدَعَهَا الله في طَبَائِع الخَلْق والعَلاَقَات النَّاشِئة عن التَّعَامُلاَت المَادّيّة وَتَغَيّرَاتِها،...** وبِعِبَارة أُخْرَى فإنّ **علْم الاقتِصَاد الإسْلامي هو علم يَبْحَث في سُلُوك الإنْسَان المَادّي في إنْتَاج السِّلَع والخَدَمات وتَوْزيعِهَا واسْتِهْلاَكِهَا**، أيْ ما يَتَعَلّق بالإجَابَة عن الأسْئِلَة الاقتصَادية الثَّلاثَة : مَاذا نُنْتِج ؟ وكيْف نُنتج؟ ولِمَنْ نُنتج؟ على ضَوْء مَصَادر المَعْرفة المَذْكُورة مِن وَحْي إلاَهِيّ ومُلاَحَظَة تَارِيخِيّة "[20].

- ممّا ***سَبَق يُمْكِنُنَا إعَادَة تعْرِيف علم الاقتصَاد الإسْلامي بأنّه:***

ذلك العلْم الذي يَتنَاول دراسَة الظّواهر الاقتصاديّة، وتفسير أحْداث الحياة الاقتصَادية في الاقتصَادات الإسْلامية، والاقتصاديات العالمية ومَعرفة واكتشاف القوانين التي تحكُم حركيّة النّشاط الاقتصادي المُجتمعي الفَردي والجَماعي، بُغْية تَرشِيد عَمليّتي التّخصيص والاستخْدام للموارد المُتاحة في هذا الكون، وتحْقيق التّوزيع الرّشيد للثروات والدّخول والعَوائد، من أجل إنتاج وتوفير السّلع والخدَمات اللاّزمة لإشْباع الحَاجَات الحقيقية المُتنامية لجميع أفراد المُجتمع.

2 - مَوضُوع علْم الاقتصَاد الإسْلامي

على ضوء تعريفنا السابق لعلم الاقتصاد فقد تبين لنا بأن موضوع علم الاقتصاد الاسلامي هو **النشاط الاقتصادي الإنساني بظواهره وعلاقاته وتفاعلاته، المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد، وإنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.**

والنشاط الاقتصادي الفردي والجماعي يمكن تفريعه لموضوعين أساسيين لعلم الاقتصاد:

أ- **موضوع العلاقات الاقتصادية بين الناس في إطار استخدام الموارد والانتفاع بها**، مثل العلاقات بين الممولين والمُستثمرين، والعلاقات بين المُنتجين والمُستهلكين والعَلاقات بين البَائعين والمُشترين...

ب- **موضوع العلاقة بين الإنسان الطبيعة**، وكيفية تعامل الانسان مع هذا **الكوْن المُسخّر في مجال**

[20] منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الاكاديمية العلمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011، ص 3 و5.

الاستفَادة من ثروَاته وتوزيعها على الأجيال، والأفراد والمنَاطق، فهُناك علاقة بين المَالك وملكيته، بين المُستهلك والسّلع المُنتجة (من حيث نفْعها ومقدَارها، وعدْم الإسْراف في استعْمالها..)، علاقة الإنسان بمصادر الثروات الزراعية أو الصناعية، ...الخ.

ونخْلُص إلى التأكيد بأن جانبا مُعتبرا من **التحاليل العلمية لعلم الاقتصاد غير حيادية، لارتباطها بالظواهر والأحداث الجارية في مجتمعات تحكُمها مذهبية اقتصادية ونظام اقتصادي مختلف**، وأن **بعضها تعدّ من التحاليل العلمية المُشتركة من حيث ارتباطها بخصائص الفطرة البشرية للإنسان وهو يتحرّك في المجال الاقتصادي.**

ثانيا طبيعة ومجالات البحث المتعلقة في علم الاقتصاد الإسلامي

البحث في الاقتصَاد الإسْلامي له مجالاته الخاصّة التي تضبط اتجَاهات الدّراسات في الاقتصاد الإسْلامي، فلكلّ مجال خصوصيته البحثية، وضوابطه المنهجية، ومَعاييره الموضوعية، وطبيعته المُتميّزة، وهو ما نبيّنه في العنصرين التاليين:

1- مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي

2- طبيعة البحث في الاقتصاد الإسلامي

1- مَجَالات البحْث في الاقتصَاد الإسْلامي

تتعدّد مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي ويمكن تقسيمها إلى:

أ- **الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمذهب الاقتصادي الإسلامي**، و**النظام الاقتصادي الإسلامي**، وتهتمّ بدراسة الأسُس العامّة والمبادئ الأسَاسية وكيفية إعمالها وتطبيقها في ظلّ مُختلف الأوضَاع الاقتصادية بمُستجدّاتها، كما تتخصّص في الدراسات المُتعلّقة بكيفية تجْسِيد النظام الاقتصادي الإسلامي بمنظومته المؤسّسية والإجْرائية المُتكاملة، وإبراز آثارها وانعكاساتها وأهميتها التطبيقية، ومُتابعة الظواهر الاقتصادية الكلية في الاقتصَاديات إلى تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي وطبيعة العلاقات مع النُّظُم الاقتصادية الأخرى وتُعنى : " بما يجب أن تكون عليه الحياة الاقتصادية وفق الإسلام كما يوضّح الحكمة الاقتصادية للأحكام الشّرعية مُسْتَعينًا في ذلك بالتحليل الاقتصادي " [21]

ب - **الدراسات والأبحاث التطبيقية التي تدخل ضمن دائرة التحليل الاقتصادي للوقائع والأحداث والظواهر والعلاقات الاقتصادية المُؤسّسية والفردية بالاقتصاديات الإسلامية وبالاقتصاديات العالمية، وما يرتبط بها من نظريات وقوانين اقتصادية، ومؤشّرات تقييمية،**

[21] **محمد أنس الزرقاء، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد المفهوم والمنهج**، مجلة دراسات اقتصادية العدد 1، 1999، ص 55.

ونمـاذج قياسـية ومعـايير توجيهيـة، وتحاليـل استشـرافية، وتوقّعـات لمَسَـار التحـوّلات الاقتصـادية وغيرهـا: "وتفسـير ذلـك ومعرفـة أسـبابه ونتائجـه، كمـا يعنـى بصـياغة السياسـات والحُلـول الإسـلامية للمَشاكل الاقتصَادية" [22] في البلدان الإسلامية والبدان النامية والمتقدمة.

ج- الدراسات والأبحاث المُتعلّقة بالأفكَار الاقتصادية، والمُسَاهمات التحليلية للعُلماء والمُفكّرين، عبر مُخْتلف العُصور والمراحل التاريخية للتّجربة الحضَارية الإسْلامية في المجَال الاقتصَادي، وما يرتبط بها من نظريات، وتحديد طبيعة التفاعل والتأثير المتبادل بين الفكر الاقتصادي الإسلامي، والفكر الاقتصادي الوضعي.

هـ- الدراسـات والبحـوث الاقتصاديـة المُجسّـدة للتّـرابط العلمـي والمنهجـي والتحليلـي المُتكامـل، مـع سائـر التخصُّـصات الأخـرى، سـواء كانـت شرعيـة فقهـية، أو اجتماعـية وثقافـية أو سياسـية وغـيرها، ومـا يـرتبط بهـا مـن جهـود لتطـوير فـروع علـم الاقتصـاد الإسـلامي المرتبطـة بجوانـب خصوصـيته ومنهـا: علـم اقتصـاد الأولويـات، وعلـم اقتصـاد الموازنـات، وعلـم اقتصـاد السـلوك والقـيم المُجتمعيـة، وعلـم اقتصاديات العدل والانصاف... الخ.

و- الدراسـات التأصيليـة المُتعلّقـة بالمَبَـادئ والأسُـس الاقتصـادية، ومَقَاصِـدها والحكمـة الاقتصـادية منهـا، وجوانـب الإعجـاز الاقتصـادي فـي الآيـات القرآنيـة والأحاديـث النبويـة ذات الصّـلة، ومَخـاطر الفسَـاد المُرتبطـة بالانحرافـات عـن أسُـس الرّشَـادة الاقتصـادية، والتّفلّـت مـن الضـوابط الشّـرعية والموضـوعية، والتـي تَتَجلّـى فـي جميع العُصور والمَراحل والتّجَارب.

2- طَبيعَة البحْث في الاقتِصَاد الإسْلامي

إنّ البحْث في الاقتصاد الإسْلامي يختلف عن غيره من الاقتصاديات الوضعية، لأنه يتطلّب إحَاطة مُعيّنة بِعَدَد هام من العُلوم الشّرعية والمَعَارف الفِقْهيّة، وإلمَامًا خاصًّا بالعُلُوم الاقتصَادية الوضْعيّة.

كمـا أنّ بحـث أيّ موضُـوع مـن موضُـوعات الاقتصَـاد الإسْـلامي، يسـتدْعي تصـوّره فـي ظـلّ آليـة المُجتمـع الإسْـلامي الـذي يطبّـق أحكـام الإسْـلام وأنظمتـه، لمـا لهـا مـن تـأثيرات جوْهريـة، وانعكَاسـات إيجابيـة تـؤثّر علـى كافّـة نـواحي الحيـاة، ولمـا كانـت المجتمعـات فـي بعـض المراحـل قـد أعرضـت عـن بعـض التطبيقـات الإسـلامية فـي إدارة شُـؤون حياتهـا، فـإن هـذا يتطلـب مـن الباحـث الاسْترشَـاد بالتجربـة التاريخيـة الإسـلامية فـي مختلـف مراحلهـا ومُسـتجداتها التطبيقيـة الحاليـة، فضـلاً عـن القُـدرة علـى تصـوُّر آليـات التطبيـق المعاصـر لأنظمَـة الإسـلام وقوانينـه وتأثيراتهـا المُتوقّعة...

[22] نفس المصدر السابق، ص 55

ان المجتمعات الإسلامية اليوم، تلتزم في معظمها بالحد الادني من العبادات والمعاملات والعقائد، ولهذا لابد ان تخضع للدراسة العلمية والتحليل المنهجي للمشكلات التي تعترضها، ومحاولة ايجاد البدائل الملائمة والسياسات المناسبة لها، التي تخرجها من أوضاع التخلف والتبعية، الي التنمية المستدامة، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

ومن الأمور الهامّة التي تجب مراعاتها عند بحث ودراسة الاقتصاد الإسلامي ما يلي:

أ- **الترابط بين موضوعات وفروع ومباحث الاقتصاد الإسلامي**، فدراسة موضوع الرّبا مثلا يجب أن تكون مرتبطة بنظرة الإسلام الشاملة للمال، ومقاصده ووظائفه، وطُرُق استثماره ومصارفه الحقيقية.

ب- **التكامل والانسجام بين الاقتصاد الإسلامي وسائر أنظمة الإسلام الاجتماعية والسياسية والثقافية** والتربوية، والتأثيرات المُمكنة لهذه الأنظمة والانعكاسات الايجابية المتبادلة التي تحدثها في واقع الحياة.

ج- **الطبيعة العقائدية والأخلاقية للاقتصاد الإسلامي**، الذي تراعي نظرياته وقوانينه ومَقولاته، وتأخذ في الاعتبار المبادئ العقائدية والقيم الأخلاقية الإسلامية، التي تؤثّر على السُّلوك الاقتصادي الفردي والجماعي.

هـ- **الخصوصية المنهاجية للبحث في الاقتصاد الإسلامي، فالباحث مُقَيَّد في مجال بحثه بنُصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إذا وجد في المسألة المبْحوثة نصًّا**، وإذا لم يجد فهو مُقيّد بآراء العلماء المُتخصّصين إذا كان متبعا، ومقيدا بالطرق الشرعية المتعلقة باستخراج الأحكام واستنباطها إن كان مجتهدا، ذلك أن التحليل الاقتصادي الإسلامي مبني على أحكام الإسلام ومقاصده ومبادئه وتصوراته.

إذن فمهمة الباحث هي **اكتشاف الحلول وإيجاد البدائل في الإطار الإسلامي العام، ووضع السياسات وصياغة الاستراتيجيات، وليس ابتداع أنظمة اقتصادية أو تبرير الحلول الوضعية للرأسمالية، أو تمرير أهواء الاشتراكية، وإضفاء الطابع الاسلامي على الدراسات الوضعية ونظرياتها ومقولاتها**. ومن هذا المنطلق فإن هناك مُوَاصَفات للباحث في الاقتصاد الإسلامي تجب مُراعاتها.

ثالثا: مواصفات الباحث وأدلة البحث في الاقتصاد الإسلامي

إنّ البحث في الاقتصاد الإسلامي يتميز بخصوصياته، ولذلك فلا بدّ أن يتّصف الباحث بالمواصفات الضرورية التخصّصية، وينضبط بمنهجية الدراسات في الاقتصاد الإسلامي، وينطلق في أبحاثه من تثمين الجهود البحثية السابقة الكثيرة للكتاب والباحثين في الاقتصاد الإسلامي، والعلوم المرتبطة به، والبناء عليها. وسوف نتناول تلك المواصفات وأهمية الاستفادة من الأبحاث السابقة في العنصرين التاليين:

1 – مواصفات الباحث في الاقتصاد الإسلامي

2– المدخل إلى أدلّة البحث في الاقتصاد الإسلامي

1– مُواصَفَات البَاحِث في الاقتصَاد الإسْلامي

ان هناك مواصفات متميزة للباحث في الاقتصاد الإسلامي، فلكلّ علم علماؤه وباحثوه، والعلوم بوجه عام مُرتبطة ببعضها بروابط كثيرة من بينها رباط الوسيلة بالغاية، أو المقدّمة بالنتيجة، وفي الغالبية العُظمى من العلوم نلاحظ أنها مُتوافقة مع بعضها البعض، ومعنى ذلك أن الباحث في أيّ علم عليه أن يكون مُلمًّا إلمَامًا كافيًا ببقيّة العُلوم التي يتوقّف عليها العلم الذي يبحث فيه.

فإذا ما طبّقنا ذلك على علم الاقتصاد الإسلامي، فإننا نجد أنّ الصّفات المطلوب تَوَافُرَها في الباحث في الاقتصاد الإسلامي هي[23]:

أ – الإحاطة الكافية بالعلوم الإسلامية، وخاصة علوم الفقه وأصوله وعلم المقاصد، والحديث والتاريخ الإسلامي، والعقائد، وتاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية في التجربة الحضارية الاسلامية...، ومتابعة مستجداتها المتعلقة بموضوعات الاقتصاد الإسلامي، وخاصة ذات الصلة منها بالموضوع المبحوث، حتى يكون الباحث على بيّنة من أمره في كل ما يتناوله في بحثه، عالما بالقواعد والأصول الإسلامية في المجال الاقتصادي من الناحية النظرية والعلمية، والتاريخية.

وهذه العلوم تعتبر إما مصادر لعلم الاقتصاد الإسلامي، أو وسائل ومقدّمات له يستخدم نتائجها ومخرجاتها البحثية في عمليات البحث العلمي.

وليس معنى هذا أن يكون الباحث الاقتصادي مُتخصّصا ومُتبحّرا في كلّ تلك العُلوم (فإن كان متوسّعا في معرفتها ففي ذلك فائدة كبرى)، وإنما تكفي معرفة الجوانب الأساسية المتعلقة بالمسائل المبحوثة، وما يرتبط بها من أحكام إسلامية.

ب – الإلمام التخصصي بموضوعات الاقتصاد الإسلامي ومتابعة مستجداته، والبناء على ما تراكم من أبحاث ودراسات، وذلك ليكون البحث مقتصرا على الجديد، وخاليا عن التكرار الذي لا يفيد.

ج– المعرفة الكافية بعلم الاقتصاد الوضعي، ونظمه وفروعه المختلفة، من حيث تاريخه، ومدارسه ومذاهبه، وطرائق البحث فيه وفرضياته ونظرياته وقوانينه، عن طريق الدراسة المُتخصّصة، لأنّ الباحث

---

[23] – راجع د. شوقي أحمد دنيا، **النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي**، مكتبة الخرجين، ط1 1984، الرياض، ص 41 وما بعدها.

– راجع صالح صالحي، **دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، دليلك إلى 3000 مرجع في الاقتصاد الإسلامي**، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلام خلال الفترة 29 شوال – 6 ذو القعدة 1411 (14– 20 ماي 1991) جامعة سطيف بالجزائر.

يبحث في ظواهر اقتصادية، والبحث فيها له منهجيته وطريقة بحثه ونظرياته التي لا يُدركها إلا من درسها دراسة اقتصادية موسّعة ومُتخصّصة، **والحكمة ضالة المسلم فأنّا وَجَدَها فهو أَحَقُّ الناس** بها أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

ج- توفر المَلَكة والموهبة لدى الباحث، التي تمكّنه من توظيف مصادر المعرفة في الاقتصاد لإسلامي، التي تجمع بين العقلي والديني، ودمْج المعرفة الإسلامية الصريحة بالمعرفة الاقتصادية الصحيحة، بحيث يتمكّن من الصياغة الدقيقة للموضوعات الاقتصادية من منظور إسلامي، وتوفر هذه الصفة أمر ضروري لا يغني عنه الإلمام الكامل بالعلوم الشرعية، ولا الإحاطة الكاملة بالعلوم الاقتصادية، فهذه الملكة وإمكانية الاستنباط والقدرة على التصوّر، أمور ضرورية لا غنى عنها، هذه باختصار أهمّ صفات الباحث في الاقتصاد الإسلامي والتي بقدر اكتمالها لدى الباحث بقدر تزايد مساهمته الإيجابية في موضوعات الاقتصاد الإسلامي.

د- اختيار المنهج المناسب للبحث العلمي في دراسة الظواهر وتحليل الأحداث الاقتصادية، وقد يستعمل الباحث عددا من المناهج المناسبة حسبا لطبيعة الدراسة ومجالها ومتطلباتها.

هـ- الالتزام بالموضوعية والحياد العلمي وعدم التحيز من أجل الوصول الى الحقيقة، والتخلص من العواطف التي تحجب العقل، ولا تتقيد بالنقل.

و- التقيد بالصفات الأخلاقية للبحث العلمي، ومنها الأمانة العلمية، والتواضع مع المخالفين، واحترام الآراء المتعددة.

ز- الجدية في البحث العلمي والصبر على العمل البحثي وطول النفس في مواجهة مصاعب البحث العلمي، وعدم التسرع في استباق نتائج الدراسة.

2- المَدْخل إلى أدِلّة البحْث في الاقتصَاد الإسْلامي

لقد أنْجز كُتّاب الاقتصاد الإسلامي أدلّة هامّة، لمساعدة الباحثين على إنجاز أبحاثهم، والقيام بدراساتهم في مختلف فروع الاقتصاد الإسلامي، في المراحل البحثية الأولية قبل تطوّر الوسائل المعرفية الحالية والمواقع المرتبطة بها، ومازالت أهميتها قائمة في توثيق العديد من الدراسات والأبحاث والمقالات غير المعروفة وغير المُدرجَة في الوسائل الحالية.

وفي الجزائر تمّ إنجاز دليل يضمّ أكثر من 3000 مَرجع في مختلف فُروع الاقتصاد الإسلامي، يجمع في كلّ فرع الأبحاث والدراسات التي تُعالج موضوعا مُحدّدا، أو موضوعات مُتقاربة، ويضم مختصر المحتويات لكل مصدر، وقد تم وضع نسخ منه في بعض المراكز البحثية في الداخل والخارج ومنها نسخة مسلمة للمرحوم الدكتور محمد الحليم عمر بمركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي بالقاهرة، ونشر في ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، التي انعقدت في جامعة سطيف بالجزائر خلال

الفترة 29 شوال – 6 ذو القعدة 1411 (14– 20 ماي 1991).

والباحث يستفيد من هذا الدّليل، وغيره من الأدلة، في معالجة موضوع بحثه بسهولة، بعد اطلاعه على المُساهمات التي كُتبت، والتي تعدّ المصادر الأساسية لبحثه، ضمن الفرع الرئيسي الذي يتضمّن مُعظم المراجع والمصادر المرتبطة به.

فإذا كان يبحث في موضوع من موضوعات النظام المالي في الاقتصَاد الإسْلامي، فإنه سيجد مصادره الأساسية ضمن فرع النظام المالي: مَفاهيم وأساسيات وكذا فرع الزكاة ودورها الاقتصادي والاجتماعي وأحكَامها وحصيلتها.... وضمن فرع السياسات المالية والاقتصادية، وأخيرا باطلاعه على القسم الأساسي لكل الفروع وهو قسم الأساسيات الفكرية والتاريخ الاقتصادي الإسلامي.

ومن خلال الدّليل السّابق فان الباحث يقف على معظم الأبحاث والدراسات المُتخصّصة، فيوفّر له هذا الدّليل وقتًا كان سيُخصِّصه للبحث عن المصادر السابقة ومحتوياتها، كما يُجنّبه تكرار نفس الموضوعات.

والآن لقد تطورت المواقع الرقمية، التي تتيح للباحث فرصة الاطلاع على الموضوعات، والكتب والمقالات والأبحاث الالكترونية، ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد قُسّم هذا الدّليل إلى الفُروع التالية:

- الاقتصاد الإسلامي: المبادئ والمفاهيم والأُسُس
- الاقتصاد الإسلامي: دراسات نقدية للأنظمة الوضعية
- الاقتصاد الإسلامي: نظرية الملكية ومقاصد الأموال
- الاقتصاد الإسلامي: الملكيات الموقوفة وتنظيمها وإدارتها واستثمارها
- الاقتصاد الإسلامي: توزيع الثروة والدخول وتحقيق العدالة والتعاون
- الاقتصاد الإسلامي: آلية توزيع الثروة بعد الوفاة
- الاقتصاد الاسلامي: نظرية الانتاج والاستهلاك
- المنهج الإسلامي للتنمية: المفاهيم والمبادئ والأسس
- المنهج الإسلامي للتنمية: اقتصاديات العالم الإسلامي وتجارب التكامل والشراكة
- الاقتصاد الإسلامي: الأساسيات الفكرية والتاريخ الاقتصادي الإسلامي.
- المؤسسة الإسلامية للحسبة أو جهاز الرقابة في الاقتصاد الإسلامي.
- النظام المصرفي: المفاهيم والأساسيات.
- النظام المصرفي: دراسات نقدية للأنظمة المصرفية التقليدية الربوية.
- النظام المالي: مفاهيم وأساسيات.

- النظام المالي: مؤسسة الزكاة التضامنية.
- السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.
- الاقتصاد الإسلامي: النظام النقدي.
- الاقتصاد الإسلامي: المحاسبة والتكاليف والأسعار وقضايا الاحتكار.
- الاقتصاد الإسلامي: الصيغ الاستثمارية وأساليب التمويل وأحكام ونظام الشركات.
- الاقتصاد الإسلامي: نظم وأساليب الاستغلال الزراعي وإدارة الملكيات الزراعية.
- الاقتصاد الإسلامي: المعاملات التجارية وتنظيم الأسواق وسياسات الأسعار.
- الاقتصاد الإسلامي: نظام الإدارة والتخطيط والتسيير.
- الاقتصاد الإسلامي: أحكام العمل وتنظيم سوق العمل وسياسات الأجور.
- الاقتصاد الإسلامي: نظام التأمين التكافلي ومؤسسة التأمين التكافلية التشاركية.

المحور الخامس: مصادر ومناهج البحث العلمي والترتيب المنهجي لعمليات البحث في علم الاقتصاد الإسلامي

سوف نتناول في هذا المحور مصادر المعرفة، ومناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي، والترتيب المنهجي لصناعة البحث في علم الاقتصاد الإسلامي، والفروع والمجالات البحثية الجديدة لعلم الاقتصاد الإسلامي، من خلال العناصر التالية:

أولا: مصادر المعرفة في الاقتصاد الإسلامي

ثانيا: مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي

ثالثا: الترتيب المنهجي لصناعة البحث في علم الاقتصاد الإسلامي

رابعا: الفروع والمجالات البحثية الجديدة لعلم الاقتصاد الاسلامي

أولا: مصادر المعرفة في الاقتصاد الإسلامي

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على مصدرين أساسين من مصادر المعرفة، الأول يتمثل المعارف المستمدة من الدين الإسلامي، والثاني المعارف التي يهتدي اليها العقل الصحيح.

1- المصدر الأول الأساسي هو النقل أو الدين، متمثلا في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وما انبثق عنهما من شريعة إسلامية وعلومها، كعلوم الفقه والأصول وعلوم المقاصد وعلوم العبادات وعلوم العقائد وعلوم الاخلاق، التي تعد مصدر مرجعي بما يتضمنه من معارف وقوانين وقواعد وضوابط وتجارب حضارية متعددة القارات، يمكن التعلم من ايجابياتها وسلبياتها، والعقل الصريح لا يتناقض مع النقل الصحيح من القرآن والسنة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كل ما يدل عليه الكتاب

والسـنة فإنـه موافـق لصـريح المعقـول، والعقـل الصـريح لا يخـالف النقـل الصـحيح .... وليس في المعقول ما يخالف المنقول"[24] .

ان المعـارف والعلـوم المكتسـبة مـن التجربـة الحضـارية الإسـلامية هامـة وعظيمـة، لا يمكـن الغاؤهـا بحجـة التـأثر بقيميتهـا ومعياريتهـا اثنـاء البحـث العلمـي. وان الجهـود التـي دامـت قـرون مـن أجـل اسـتبعادها ومازلـت، تهـدف الـي الغـاء مصـادر الـذاكرة المعرفية لدين الخالق واستبدالها بالمعارف التي صنعها العقل المخلوق.

وهـل يعقـل ان نلـغ مكتسـبات معارفيـة لفتـرة 1400 سـنة، مـن أجـل تـديين المخرجـات العلميـة الرأسـمالية لفتـرة 260 سـنة، أي منـذ صـدور كتـاب آدم سـميث أبـو **الاقتصـاد الغربـي** سـنة 1776 الموسـوم ب: **ثـروة الأمـم: بحـث فـي أسـباب وطبيعـة ثـروة الامـم**[25]، والتسـليم بافتراضـاتها ومسـلماتها ومصـطلحاتها ونظرياتهـا وسياسـاتها، ان هـذا لشـيء عجيـب، ونحـن نعلـم كيـف تطـور الاقتصـاد الغربـي ومـا رافقـه مـن حركـة اسـتعمار شـاملة متعـددة المسـارات التغييريـة التدميريـة للأمـم والشـعوب المسـتعمرة، ولـم تختـف تلـك الممارسـات، وتعـددت وسـائلها الجديـدة لضـمان الاسـتمرارية الاسـتعمارية. كيـف يعقـل التسـليم مـثلا بِعِلْمِيـة دور اليـد الخفيـة لآدم سـميث فـي الاقتصـاد، وكيـف كانـت تـبطش اليـد الظـاهرة فـي الإمبراطوريـة التـي كانـت لا تغيـب الشـمس عـن مسـتعمراتها، ويتحـرج الـبعض مـن القبـول بهـدي البيـان العظـيم والصـراط المسـتقيم الـذي جـاء بـه خـاتم الأنبيـاء والمرسلين.

فقـد ان الأوان للخـروج مـن هـذه المنهجيـة الأحاديـة المعرفيـة لمخرجـات الاقتصـاد الغربـي، وتحريـر تلـك المجتمعـات مـن قبضـة لوبيـات الربـا والاسـتغلال، والسـقوط فـي جحـيم المديونيـة كمـا وصـفها أحـد كتـاب النظـام الرأسـمالي[26]، والنخـب التـي تنظـر للواقـع بمـا لـيس لـديها قـدرة علـى الـتحكم فيـه بالفعـل، الـي توسـيع المصـادر المعرفيـة بمكتسـبات الاقتصـاد الإسـلامي بعـد تحريرهـا وتأصـيلها، وهـذا مـن أعظـم الاعمـال المقدمـة لخدمـة الإسلام والإنسانية.

2- المصـدر الثـاني هـو العقـل: الـذي ميـز الله بـه الانسـان عـن سـائر المخلوقـات، فلاقتصـاد الإسـلامي يسـتفيد مـن الصـناعة المعرفيـة علـى مسـتوي جميـع الاقتصـادات فـي العـالم باستصـحاب الصـحيح المفيـد والاسـتفادة منـه والبنـاء عليـه، وعلـى مسـتوي

[24] تقي الدين ابن تيمية، مجموعة الرسائل والمسائل، المجلد الأول 1-3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[25] آدم سميث، بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق 2007.

[26] GEORGES UGEUX, La Descente aux enfers de la finance, Odile Jacob, Paris,2019.

التجربة الإسلامية بمنجزاتها النظرية والتجريبية التطبيقية ، حيث مازالت الكثير من القوانين العلمية الاقتصادية تحتاج الي الاظهار، وارجاعها الي مصادرها الصحيحة في الاقتصاد الإسلامي، ومازالت بعض مصادر الاقتصاد الاسلامي مكدسة في متاحف ومكتبات الدول المستعمرة، ممثلة في عشرات الالاف من المخطوطات المنهوبة والمصادرة، دون تحقيق ودراسة، علي الأقل علي مستوي الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ان الاقتصاد الإسلامي يوسع مصادر المعرفة، بالانتقال من ضيق الاعتماد على المصدر الوحيد للمعرفة القائم على تأليه العقل، الي سعة المصدر الأعظم وهو الوحي، ويستفيد من المعارف الصحيحة، مهما كانت المجتمعات التي انتجتها "فالحكمة ضالة المؤمن انا وجدها فهو أحق الناس بها" او كما قال علية الصلاة والسلام.

ان البحث في العلوم الإنسانية والاقتصاد الإسلامي على الخصوص لابد يكون تعامله مع مصادر المعرفة تعاملا " مبنيا على أساس منهجي يأخذ بعين الاعتبار النسق الداخلي للمذهبية الاسلامية... وضرورة التحرر من الانساق المعرفية الأخرى التي تقف على النقيض من نسقه المعرفي"[27]. وان قيام منهج بديل في العلوم الاجتماعية والإنسانية لابد ان يتم في اطاره النظرة الي القضايا المطروحة " وفق النسق الداخلي للإسلام وفلسفته في الوجود حتى لا تفقد خصائصها الذاتية وتنقطع عن هويتها وتذوب في أنساق أخري تقف منها موقف النقيض" [28]

ثانيا: مناهج البحث في علم الاقتصاد الإسلامي

يستخدم علم الاقتصاد الإسلامي مجموعة من مناهج البحث العلمي، حسبا لطبيعة الظاهرة المبحوثة، ومجالها وخصائصها، سواء كانت بحوثا استكشافية أو بحوثا ميدانية أو بحوثا تجريبية، بدءا من المنهج التاريخي في متابعة تاريخ الوقائع والاحداث والأفكار الاقتصادية في التجربة الحضارية الإسلامية، الي المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التجريبي، والمنهج المقارن، وسوف نبينها باختصار بغض النظر عن بعض الخلافات حول بعض المناهج أو تسمياتها[29]، ونؤكد بانة لا توجد حدود فاصلة بين هذه المناهج، بل ان بعد الظواهر تتطلب استخدام

[27] محمد محمد امزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1991، فرجينيا، ص 305.

[28] نفس المصدر، ص 305.

[29] د. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب صنعاء، الطبعة الثالثة، 2019، ص 35.

مجموعة من المناهج في الدراسة، من أجل الوصول الي النتائج، وهذا ما هو مطبق فعلا في الدراسات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، علي مستوي رسائل الماجستير والماستر واطروحات الدكتوراه، ووسوف نبين أهم المناهج ضمن العناصر التالية:

1- المنهج الوصفي التحليلي: وهو من أهم المناهج المستخدمة في تفسير الظواهر الاقتصادية وإبراز ابعادها، وجوانبه المتعددة، وعلاقاتها المتشابكة، بالتوصيف الدقيق لها وتحديد المشكلات المرتبطة بها، من خلال جمع المعطيات بالطرق المباشرة عن طريق الاستبيانات والاستقصاءات والمقابلات ودراسة الوثائق والمستندات، والملاحظات المباشرة، وتحليل البيانات وتفسير النتائج، ووضع المقترحات العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

2 – المنهج الاستنباطي : ويسميه البعض بالمنهج الاستدلالي، لأنه يعتمد علي النظر والتفكير المركز، والاستدلال العقلي، والقياس المنطقي، وينطلق من الكليات الي الجزئيات، من العام الي الخاص من خلال الربط " بين المقدمات والنتائج، وبين الأشياء وعللها" [30] .

3- المنهج الاستقرائي: وهو منهج ينطلق في دراسة الظواهر من الجزئيات الي الكليات، من الخاص الي العام من خلال جمع البيانات ودراستها وتحليلها "وهو يعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكم في المتغيرات المختلفة" [31] وقد يكون استقراءا كاملا، أو استقراءا ناقصا، يشمل بعض عناصر الظاهرة المدروسة فقط.

4- المنهج التاريخي: ويسمي بالمنهج الاسترجاعي والاستحضاري لحوادث الماضي، وهو منهج علمي لدراسة الوقائع الماضية والاحداث التاريخية، ويقوم بتفسيرها وتحليلها، وتحديد ارتباطاتها الزمانية الخلفية والامامية، بالأحداث المعاصر لها، واللاحقة ولها، وتحديد تأثيرها في الماضي، واستنباط الحقائق المتعلقة بها، والتعلم منها في الحاضر، وفي استشراف المستقبل.

ويمكن ان يستخدمه الباحث في الاقتصاد الإسلامي، في دراسة الاحداث والوقائع الاقتصادية، وما يرتبط بها من أفكار ونظريات، ويستخرج قوانين تطور وازدهار المجتمعات، وقوانين تخلف الدول وانحطاطها، والتعلم منها في ترشيد عمليات التحول، وهذا ما أكد عليه القرآن الكريم في قوله تعالي: {**لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ**

[30] دكتور مهندس أحمد الخطيب، منهج البحث العلمي بين الاتباع والابداع، مكتبة الانجلو المصرية، 2009، ص 154.

[31] نفس المصدر، نفس الصفحة.

كُـلِّ شَـيْءٍ وَهُـدًى وَرَحْمَـةً لِقَـوْمٍ يُؤْمِنُـونَ} سـورة يوسـف، الآيـة 111. وقولـه تعـالي: {كَـذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ ۚ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا} سورة طه، الآية 97.

5- المـنهج التجريبـي: وهـو مـن أهـم المنـاهج المتعلقـة بدراسـة الظـواهر مـن خـلال أداة المشـاهدة والملاحظـة، التـي تُمكـن مـن تحديـد ظروفهـا، والـتحكم فـي متغيراتهـا، وتثبيتهـا، باسـتثناء المتغيـر المسـتقل المتعلـق بموضـوع الدراسـة، لتحديـد تـأثيره مـن خـلال تـوفير ظـروف اجـراء التجـارب التطبيقيـة المعمليـة أو الميدانيـة لاختبـار مـدي صـحة الفـروض الاوليـة للبحـث. وهـو مـنهج يسـتخدم فـي دراسـة الظـواهر الطبيعيـة والفيزيائيـة والكيميائيـة، وفـي العلـوم الاجتماعيـة والإنسـانية والاقتصـاد الإسـلامي علـى الخصـوص، فـي دراسـة الظـواهر التـي يمكـن الـتحكم فـي متغيراتهـا، واجـراء بعـض التجـارب عليهـا. والقرآن الكريم يتضمن امثلة كثيرة على استعمال هذا المنهج في الاستدلال والاقناع.

6- المـنهج المقـارن: يسـتخدم فـي الدراسـة المقارنـة الكميـة أو الكيفيـة، بـين الظـواهر والاحـداث والموضـوعات المرتبطـة بهـا، لإبـراز الجوانـب المشـتركة والمتباينـة، مـن خـلال دراسـة البيانـات وتفسـيرها، واسـتخراج نتائجهـا، ويترافـق التحليـل المقـارن مـع بعـض المناهج المكملة حسبا لطبيعة الظاهرة المدروسة ومجالها.

ويمكن تلخيص المناهج السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: مناهج البحث في الاقتصاد الإسلامي

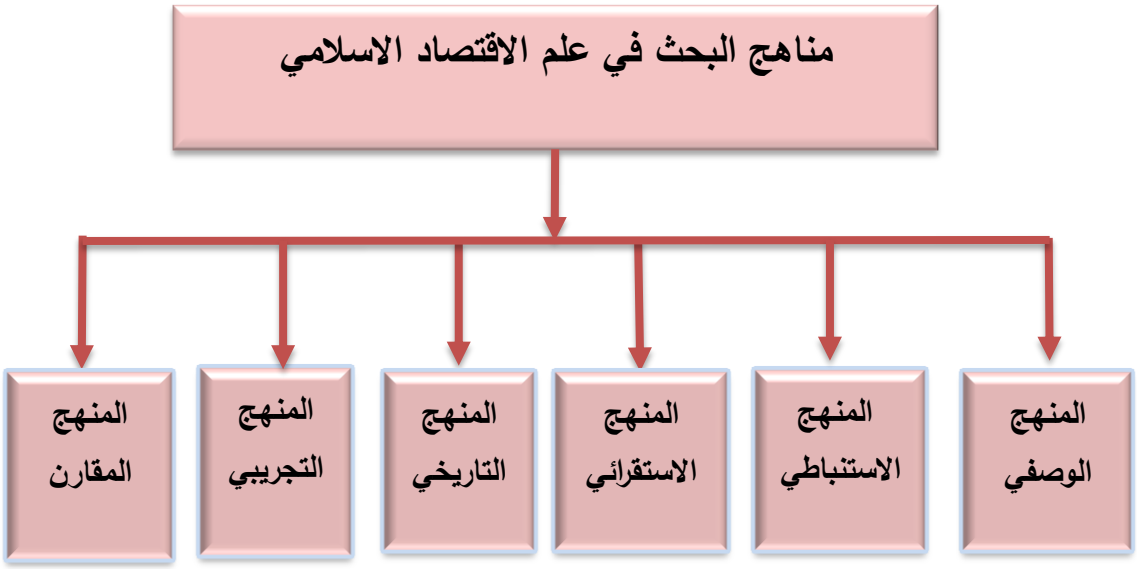

ثالثا: الترتيب المنهجي لعمليات البحث في علم الاقتصاد الاسلامي

ان صناعة البحث في الاقتصاد الاسلامي تعد من أعظم الاعمال، التي يمكن ان يقوم بها الباحثون والكتاب، من أجل إبراز البديل الملائم للمجتمعات الإسلامية، وإتاحة الحلول المناسبة للإنسانية، لاحتواء تطور الازمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وتشمل صناعة البحث في علم الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الحلقات المتكاملة، التي تتناول بالبحث والدراسة والتحليل والتقويم العمليات البحثية التالية:

1- تصحيح الرؤي والتصورات: ان الاقتصاد الإسلامي يرتبط بالمنهج الإسلامي الذي له رؤيته في الحياة ونظرته للوجود، والتي على أساسها تتضح التصورات الاقتصادية التي تنسجم معها. ومن هنا فان الامر يستدعي تصحيح الرؤي والتصورات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، واستخدام الثروات واستغلالها وتوزيعها، **فما كان ينسجم مع أسس الاقتصاد الإسلامي، فهو إرث مشترك بين الاقتصاديات المتنوعة، يساعد في توسيع مجالات التعاون البحثي بينها، وما كان مختلفا فلكل اقتصاد خصوصيته المنهاجية المستمدة من تجربته التطورية.**

2- إعادة تقييم الفروض المسلمات: ان تصحيح الرؤي والتصورات يقتضي مراجعة تقييمية للكثير من الفروض والمسلمات، التي بني عليها الاقتصاد الغربي، من خلال الاستفادة من الفروض والمسلمات الصحيحة عقلا ونقلا، وهي من المكاسب التي يمكن البناء عليها، واعادة صياغة الفروض والمسلمات التي تتناقض مع الأسس المذهبية والضوابط الترشيدية للاقتصاد الإسلامي.

كإشكالية الندرة النسبية مثلا، **فالإقرار بوجود الندرة يتناقض مع أسس الاسلام المتعلقة بمقتضيات التكليف، ومتطلبات التكريم، وشروط العمران، وتقدير الاقوات، واتاحة الارزاق للمخلوقات، مصداقا لقوله عز وجل: {وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين}** سورة هود الآية 6 وقوله تعالي **{وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ} سورة الحجر الآية 21. وقوله تعالي {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} سورة القمر، الأية 49. وقوله تعالي {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ}** سورة إبراهيم، الأية 34.

وبالمقابل تزداد خطورة الندرة التي يتسبب فيها الانسان بسبب تصرفاته غير الرشيدة في استغلال واستخدام وتوزيع الموارد المتاحة.

نفس الملاحظة على قضية اليد الخفية وعقلانية الأسواق التي رفضت مقبل الباحثين في الاقتصاد الرأسمالي أنفسهم، منذ نقدها الحاد من قبل كينز، الي جوزيف

ستيجلتز في كتابه: **نحو عالم آخر ضد تعصب الأسواق**[32]، وباحثين كثر، ومنهم من كتب حول: **خرافة عقلانية الاسواق**[33]

3- صياغة المفاهيم والمصطلحات: انها منظومة إنتاج المفاهيم والمصطلحات والمعاني من واقع التطورات المجتمعية، ولكل مجتمع منظومته الفكرية التي تجسد توالى تطوره الفكري، الذي يساير التطور التاريخي للمجتمع، ولذلك كانت بعض المصطلحات والمفاهيم والمعاني غير حيادية، لأنها تعبر عن أفكار تغييرية في محيط الخصوصية الحضارية السائدة.

4- انتاج القوانين والنظريات: ان مساهمة الاقتصاد الإسلامي **في** إنتاج النظريات وصناعة المعارف والقوانين العلمية، ستؤدي الي تحول نوعي وكيفي في معالجته للمشكلات المجتمعية من واقع المعاناة، والخروج من الوضع الحالي الانفعالي الاستهلاكي لبعض مخرجات منظومة العلوم الاقتصادية الوضعية، دون الاستفادة منها في معالجة المشكلات المجتمعية المتنامية.

لقد أصبحت الضرورة ملحة للقيام بتغيرات كبرى، في منظومة العلوم بتشريعاتها، وببرامجها، ومؤسساتها، وقدراتها، لتستوعب المنجزات العلمية الإنسانية الصحيحة، وتطور القدرات الذاتية لإنتاج القوانين والنظريات، التي تسهم في بناء الأساس الذاتي للتطور العلمي والمعرفي، وتمكن الاقتصاد الإسلامي من المشاركة الإيجابية الفعالة في تراكم المنجزات العلمية على المستوى العالمي.

5- وضع السياسات وصياغة الاستراتيجيات: ان دراسة الظواهر الاقتصادية، ومتابعة التحولات الوقائعية، ومراقبة تفاعلاتها في الحياة الاقتصادية، واستخراج القوانين التي تحكمها والنظريات التي توجهها، يقتضي الانتقال الي المرحلة التطبيقية الخاصة بوضع السياسات العلاجية والوقائية المتكاملة وظيفيا، القطاعية منها والفرعية، ضمن المنظومة المؤسسية للاقتصاد الإسلامي.

كما تقتضي صياغة الاستراتيجيات التي تستوعب المستجدات الجيوستراتيجية الكبرى في العالم، التي ستفرزها التحولات التكنولوجية والطاقوية والصناعية، والتي ستؤدي الي تغيرات هامة في مسار العلاقات الاقتصادية، القطرية والإقليمية والدولية، في المدي القصير والمتوسط والطويل.

ويمكن تلخيص تلك المراحل البحثية في الشكل التالي:

---

[32] Joseph E. Stieglitz, UN AUTRE MONDE : contre le fanatisme du marché, Fayard, France,2006.

[33]- جاستن فوكس، خرافة عقلانية الأسواق، ترجمة خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي ط1، 2015.

الشكل رقم 07: ترتيب عمليات البحث في الاقتصاد الإسلامي

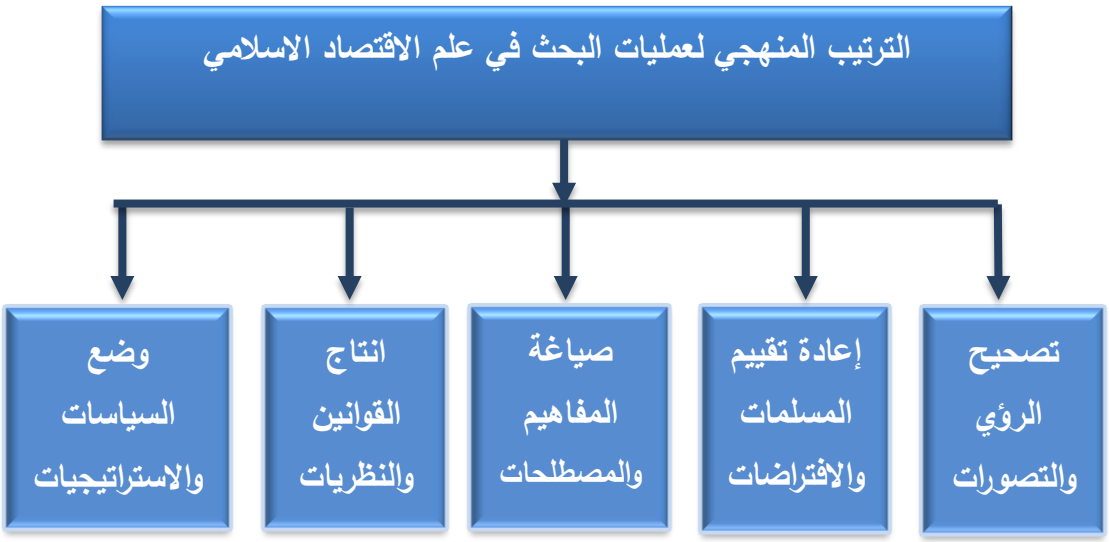

رابعا: الفروع والمجالات البحثية الجديدة لعلم الاقتصاد الاسلامي

ان الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العربية والإسلامية، الذي هو انعكاس لتفاقم الازمات الاقتصادية العالمية، تتجلي فيه ظواهر متعددة مركبة ومعقدة، تزداد تفاقما، تستدعي الدراسة والبحث والتحليل بأدوات الاقتصاد الإسلامي، الذي تركزت معظم أبحاثه في جوانب جزئية، خاصة تلك المرتبطة بالمصارف الإسلامية، ولم تتناولها الدراسات الوضعية بالشكل الذي يتناسب مع حجمها وانعكاساتها على الحياة المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تصنيف المستجدات البحثية لعلم الاقتصاد الإسلامي الي قسمين أساسين هما:

1- الفروع البحثية الجديدة المرتبطة بعلم الاقتصاد الإسلامي

2 - المجالات البحثية لعلم الاقتصاد الإسلامي المرتبطة بتأثير المستجدات الجيوستراتيجية على الاقتصاديات العربية والإسلامية

وسون نتناولها بالتحليل فيما يلي:

1- الفروع البحثية الجديدة المرتبطة بعلم الاقتصاد الإسلامي

ان الفروع البحثية الجديدة تعبر عن مشكلات حقيقية، وتشكل فراغات بحثية تستدعي إعطائها الأولوية في الدراسة، وتتطلب تعاون الباحثين في الاقتصاد الاسلامي مع سائر الباحثين في العلوم الإسلامية المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي،

لوجـــود مجـــالات اجتهاديـــة جديـــدة، وســـنذكر أهـــم الفـــروع العلميـــة البحثيـــة الجديـــدة لعلـــم الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:

أ – فرع علم اقتصاد الأولويات

ب– فرع علم اقتصاد الموازنات

ج– فرع علم اقتصاديات تخصيص واستخدام الموارد

د– فرع علم اقتصاديات توزيع الثروات والدخول

هـ– فرع علم اقتصاديات حد الكفاية

و– فرع علم اقتصاديات التكامل الوظيفي ودوره في تنمية الاقتصاد الحقيقي

ز– فرع علم اقتصاديات منتجات المالية التشاركية

ح– فرع علم اقتصاديات السلوك والقيم المجتمعية

وسوف نتعرض لها ضمن الفقرات التالية:

أ – فرع علم اقتصاد الأولويات: يهتم بتحديد الحاجات ذات الأولوية، التي يستدعي الأمر الاهتمام بها أولا ضمن مجموعة الحاجات الإنسانية الحقيقية، والتي تعتبر أكثر إلحاحا من غيرها، ثم يحدّد التي تليها في الأهمية وهكذا ولا شك في أنه يوجد ارتباط عضوي بين اقتصاد الأولويات **وفقه الأولويات، ثم يمتدّ اهتمامه بتعيين البدائل المثلى وتشكيلة وسائل الإشباع التي تعظم المصلحة الفردية والمجتمعية** وهو أهم فروع البحث في الاقتصاد الإسلامي، التي تعالج مشكلات اضطراب هرم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاديات الإسلامية، وفي الدول المتقدمة، التي اصبحت فيها هذه الظاهرة اكثر وضوحا وبروزا، خاصة مع انتشار وباء كورونا الذي اذل أكثر الدول تقدما، ففي الوقت الذي تريد الهيمنة علي الفضاء وتجوب بوارجها البحار والمحيطات، وتخزن تريليونات من الدولارات من أسلحة الدمار الشامل وتغذي الحروب والنزاعات، فقد وقفت عاجزة عن تحجيم انتشار هذا الفيروس الذي هو مادة جامدة، ولا تُري بالعين المجردة، وعجزت عن توفير وسائل الحماية حتي الي طواقمها الطبية.

ومن هنا فقد ان الأوان للأنظمة الوضعية في الدول المتقدمة ومشتقاتها في البلدان النامية، ان تطور هذا الفرع الهام، الذي يحدد الأوليات الاقتصادية للدول والمجتمعات، ويعتبروا بان تأليه السوق والحرية الاقتصادية المنفلتة قد كلفت الانسانية سنين من تفاقم التخلف وتطوره، واعتدت علي إنسانية الانسان، الذي كرمه المولي عز وجل وسخر له كل ما في هذا الكون، كما قال تعالي ((**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ على كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**)) سورة الاسراء الآية 70. وقال تعالى: ((**يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ**))

سورة الحج: الآية 73، فكل امة يحذرها بما يتناسب مع مستوي تطورها من الذباب الي الفيروسات.

ب- فرع علم اقتصاد الموازنات: إن علم اقتصاد الموازنات مجاله واسع ودقيق ومكمّل لاقتصاد الأولويات، لأنه يهتمّ بإجراء المفاضلات بين المصالح المجتمعية والوصول إلى أفضل البدائل، بتفعيل المبادئ والقواعد المقرّرة في هذا الباب.

فعلم اقتصاد الموازنات يهدف إلى المفاضلات بين أفضل الطرق لإنتاج السلع والخدمات، وتأمين الحقوق والحريات، لتغطية قائمة الحاجات الحقيقية المرتبة في إطار علم اقتصاد الأولويات[34]، فيهتم بطرق التمويل وأفضل أساليب الاستثمار، وأهم طرائق الانتاج والتكنولوجيات المتاحة، ونوعية المدخلات وتكاليفها ونوعية المخرجات من السلع المطلوبة، وطبيعة العلاقات التشاركية الخارجية وكيفيات ربطها ربطًا إيجابيا بمستويات تطور الاقتصاد الوطني في مرحلة معينة بأوضاعها الزمانية والمكانية، الداخلية والخارجية، وفي ظلّ حجم الموارد المجتمعية الممكنة، بمشاركة جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في سوق المنافسة التعاونية في الاقتصاد الإسلامي.

إن إعمال قواعد علم اقتصاد الموازنات يساعد في الوصول إلى أفضل البدائل انطلاقا من تثمين نتائج علم اقتصاد الأولويات.

إن اقتصاد الموازنات المبني على فقه الموازنات الذي يرتكز على المفاضلة الدقيقة بين المصالح والمفاسد، بين العوائد المجتمعية والتكاليف المتوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة ترتيبها من الناحية الكيفية والنوعية والكمية ضمن سلّم نهائي للأولويات المجتمعية، يشكل الإطار الذي يحكم عملية التنمية الحضارية الشاملة المستدامة، ويوجه مساراتها التغييرية.

ج- فرع علم اقتصاديات تخصيص واستخدام الموارد: ان الكفاءة التخصيصية للموارد **تعد أهم مؤشر لقياس قدرة النظام الاقتصادي على الاستخدام الرشيد لموارده المتاحة، أو العكس تُبين مساهمته في هدرها، وتعميق جوائب ندرتها، وتفاقم المشكلة** الاقتصادية، والامر يتوقف على الآليات والاجراءات التي يستخدمها النظام الاقتصادي في عمليات التخصيص.

فهل هي متروكة للحرية الاقتصادية واليد الخفية والتفاعل التلقائي للأسواق التي تنظم نفسها بنفسها؟ أم للدولة والنخبة المهيمنة على الاقتصاد، والتي تستخدم آليات التسيير الإداري في عمليات التخصيص؟

[34] صالحي صالح، المنهج التنموي البديل: دراسة للمفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر القاهرة، ط1، 2006.

اذن فـالأمر يتطلـب توجيـه الأبحـاث فـي الاقتصـاد الإسـلامي لبلـورة **نمـوذج متـوازن لتحقيـق الكفـاءة التخصيصـية للمـوارد المتاحـة**، التـي تـؤدي الـي **تلبيـة الاحتياجـات المجتمعيـة، حسـبا لأهميتهـا التراتبيـة** التـي يحـددها **علـم اقتصـاد الاولويـات وعلـم اقتصـاد الموازنـات**، وسـرعة الخـروج مـن الأوضـاع الحاليـة علـى المسـتوي القطـري والإقليمـي والعـالمي، **التـي تسـاهم فـي التبديـد المسـتمر للمـوارد وهـدرها**، وبالتـالي تتفـاقم المشـكلات الاقتصـادية، وتتجـدد **أزمـات الاخـتلال الهيكلـي لهـرم الاولويـات والتوازنـات الاقتصادية.**

ان المـوارد الاقتصـادية المتاحـة مهمـا كـان حجمهـا، لابـد مـن اعتمـاد الآليـات الاجرائيـة والمؤسسـية الكفـؤة لاسـتخدامها، فـي **إطـار هـرم الاولويـات الاقتصـادية الـذي يتناسب مع طبيعة الاوضاع، ومستوى التحديات، ونوعية المستجدات.**

د- فرع علم اقتصاديات توزيع الثروات والدخول: تَرتبطُ عمَلية التّوزيع بخَصَائص النّظام الاقتصَادي، وطبيعة سياساته وآلياته، التي تعالج مشكلة التوزيع في ظلّ مبادئه المذهبية وأصوله العامّة، وقد أثبتت التجربة الميدانية في العالم الحديث، كيف أدّى تطبيق المناهج الوضعية إلى تزايد الاختلال والتفاوت في توزيع الثروات والدخول وتكاليف التحولات ومنافعها، إن على مستوى الدولة الواحدة في البلدان المتقدّمة وفى البلدان النّامية، أو على مستوى العالم أَجْمع حيث تَسْتَحْوذ ثُلّة من البشرية على النسبة العُظمى من الثروات العالمية، والدخول والمنافع المُتحقّقة، أثناء عمليات استغلال الثروات والموارد المُتاحة.

إنّ استخْدام الموارد بكفاءة يتوقّف بدرجة مُعيّنة على كفاءة توزيعها، التي تتجَاوز ذلك الفهم البسيط الي المفهوم الواسع لمراحل التوزيع، بقنوات وآليات مُتعدّدة، تترافق مع عمليات استخْدام الموارد المجتمعية، بدءا **من مرحلة التوزيع الاولي لمصادر الثروات، الي مرحلة التوزيع العملي لعوائد عوامل الإنتاج، الي مرحلة التوزيع التكميلي التوازني، الي مرحلة التوزيع الاستثنائي لتكاليف الازمات ومنافع التحولات.**

تعدُّ مُشكلة التوزيع من أخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الإنسانية عبر مسيرة تطوّرها، ولذلك فان الامر يتطلب وبلورة معالم نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، والتي ستستفيد منها جميع المجتمعات الإنسانية.

هـ- فـرع علـم اقتصـاديات حـد الكفايـة: ان أوضـاع المجتمعـات العربيـة والاسـلامية فـي منظمـة التعـاون الإسـلامي، تتميـز بانتشـار الفقـر المركـب المتعـدد الأبعـاد، والقصـور فـي تـأمين الاحتياجـات الكفائيـة الفرديـة والجماعيـة، والعجـز فـي بعـض البلـدان عـن تـأمين الاحتياجـات

الكفافيـة، ومـا يرافقهـا مـن حـالات مجاعـة وامـراض وأزمـات، فقـد أضـحى العـالم الاسـلامي موطنـا لأكثر من ثلث فقراء العالم.

ان الاقتصـــاد الإســـلامي يرتكـــز علـــى منظومـــة مـــن الآليـــات والمؤسســـات التـــي يتطلـــب الوضـــع الحـــالي اعـــادة احيائهـــا ومأسســـتها، لتقـــوم بـــدورها فـــي بتعبئـــة المـــوارد التكافليـــة والتضـــامنية والعامـــة مـــن أجـــل تـــوفير حـــد الكفايـــة المجتمعيـــة، ســـواء عـــن طريـــق القطاعـــات المتفاعلـــة فـــي الحيـــاة الاقتصـــادية بمـــا فيهـــا القطـــاع الخـــاص والقطـــاع الـــوقفي والزكـــوي، أو عـــن طريـــق القطـــاع العـــام وأشـــكال الـــدعم والتوجيـــه والإعانـــات، التـــي تـــؤدي إلـــى إنتـــاج الســـلع والخـــدمات الكفائيـــة العامـــة والخاصـــة الضـــرورية، ثـــم الحاجيـــة، ثـــم التحسينية التي تدخل في إطار تأمين حد الكفاية.

ويعـــد هـــذا الفـــرع مـــن أهـــم الفـــروع البحثيـــة للاقتصـــاد الإســـلامي، مـــن أجـــل وضـــع الضـــوابط المتعلقـــة بحـــد الكفايـــة المجتمعيـــة، وإبـــراز الفـــوارق بينـــه وبـــين حـــد الكفـــاف، وتحديـــد عناصـــره ومكوناتـــه الماديـــة والمعنويـــة، وتحديـــد أطـــاره الكيفـــي ومـــداه الزمـــاني، ومراحلـــه والمســـتويات المتعـــددة لضـــمانه، والتـــي تـــرتبط بطبيعـــة الاوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية، ونوعية الظروف الزمانية والمستجدات الحياتية.

و- فـرع علـم اقتصـاديات التكامـل الـوظيفي ودوره فـي تنميـة الاقتصـاد الحقيقـي: إن هـذا الفـرع مـن أهـم الفـروع البحثيـة الجديـدة، التـي تبـرز التكامـل الـوظيفي للمنظومـة المؤسسـية والاجرائية للاقتصاد الإسلامي وتبين دورها في تنمية الاقتصاد الحقيقي.

ورغـم أهميـة الدراسـات السـابقة، ولكـن الدراسـة الشـاملة لـدور التـرابط بـين مؤسسـات الاقتصـاد الإسـلامي فـي تنميـة الاقتصـاد الحقيقـي علـى المسـتوى النظـري والتطبيقـي محـدودة، أو تكـاد تكـون غير موجودة.

ان هـذا يتطلـب توجيـه الجهـود البحثيـة فـي علـم الاقتصـاد الإسـلامي لتغطيـة هـذه الفراغـات البحثية، وما تتطلبه من تأصيل تحليلي ومرافقة اجتهادية فقهية.

ز- فرع علم اقتصاديات منتجات المالية التشاركية: لَقَدْ تَطَوّرَتْ مَكَانَة مُؤَسَّسَات الصّنَاعَة المَالِيّة الإسْلاَمِيّة، وَتَحَوَّلَتْ مُنْتَجَاتُها المالِيّة، وَأَسَالِيبُها التَّمْوِيلِيّة وَالصِّيَغ المُرْتَبِطَة بِهَا، مِنْ مُجَرّد أَحْكَام وَعُقُود في فِقْهِ المُعَامَلاَت في بُطُون كُتُب الفِقْه الإسْلاَمِي الرَّائِعَة، بِمُسَاهَمَاتِه واجْتِهَادَاتِه، إلى **مُنْتَجَات مَالِيّة عَالميّة، مُتَعَدّدَة بِهَنْدَسَتِهَا الماليّة، وأَدَوَاتِها الجَدِيدَة المرَكّبة، وَهَيْئَاتِهَا الرَّقَابِيّة وَالمحَاسَبِيّة والتّصْنِيفية المتَخصّصة، وأَشْكَالِها التّطبيقيّة المتنَوّعَة وَتَجَارِبِها الهَامّة المتنَوّعَة في**

الاقتصاديات الإسلامية والاقتصاديات الوضعية، واحْتضَانها ودَعمِها والاعْتراف بِدَوْرِها منْ قِبَل المُؤسّسات الدّوليّة الكُبْرى، كالبَنْك الدّولي وصُنْدُوق النّقْدْ الدّولي وغَيْرِهما[35].

وأَصْبَحَت **المضَارَبَة والمشَارَكَة والمرَابَحَة والسَّلَم والإسْتِصْنَاع والإجَارَة وَغَيْرِها عَالميّة**، وبالتَّالي **لَمْ تَعُدْ حِكْرًا على المُسْلِمين في مُجتَمَعَاتِهم واقتصاداتهم**، بَلْ لَقَدْ أَصْبَحَت **مِلْكًا للإنْسَانية جَمْعَاء، دُوَلاً وَشُعُوبًا، وَأَقَلّيّات، وَبُنُوك وَمُنَظَّمَات دَوْلِيّة وَإِقْلِيمِيّة، اسْتِعْمَالاً وَتَطْبِيقًا واسْتِهْلاَكًا وَتَشْجِيعًا**.

وتأتي أهمية المنتجات المالية التشاركية في التمهيد لاستبدال الآليات الربوية القائمة على الفوائد المسبقة المضمونة، التي اغرقت الاقتصاد العالمي في الازمات الدورية المتكررة التي يؤكد عليه العديد من الكتاب البارزين ومنهم **بول كروقمان**[36]، والحَاجَة الضّرُوريّة لتَنْويع قِطَاع الخَدَمَات المَاليّة والمَصْرِفيّة العالمية، والضّرُورة المُلِحَّة لِتَلْبِيَة الاحْتيَاجَات الحَقِيقيّة لِتَغْطية الطّلَب الفعَّال على مُنْتَجَات الصّنَاعَة المَاليّة الإسْلاميّة في الاقتصاديات العربية والإسلامية، أمور تتطلب المتابعة البحثية التخصصية ضمن فروع الاقتصاد الإسلامي علي المستويين، النظري والتطبيقي، من أجل ابراز النظرية التشاركية للصناعة المالية الإسلامية ومرافقة ممارساتها الجيدة، والتَعَلُم من المشكلات الميدانية التي تؤثر في مسيرتها التطبيقية في أكثر من 80 دولة.

ح- فرع علم اقتصاديات السلوك والقيم المجتمعية

كانت النظرة إلى القيم الاجتماعية على أنها قيم معيارية، وتصورات طوباوية، وسلوكيات مثالية، لا دخل لها في النشاط الاقتصادي، ووضعت في قائمة المؤثرات السلبية على النواحي الاقتصادية، ولكن بعد عشرات السنين من الشرود، في ظل هذه الفلسفة المادية في الدول الرأسمالية، بدأت الدعوة إلى إعادة الاعتبار للقيم الاجتماعية، والنواحي الأخلاقية والجوانب الروحية، عند وضع المناهج الاقتصادية، ودراسة الأنشطة الاقتصادية، والقوانين التي تحكمها.

ان علم الاقتصاد الإسلامي يدخل العوامل الروحية والعقائدية والأخلاقية في عملية التحليل والدراسة عندما يتناول موضوع التنمية والتطور الاقتصادي، ويغير من الفروض الأساسية للمدرسة الاقتصادية الغربية، ويتساءل أحد كتاب الاقتصاد الاسلامي مستغربا عن سبب تسليم البعض بهذه الفروض المرتبطة بالتحليل الاقتصادي الوضعي قائلا:" فهل إذا اتسع الهدف لضوابط أخلاقية ودينية إلى جانب المنفعة المادية لا يكون الاقتصاد علما؟ إن القيود الدينية والأخلاقية تؤثر بالضرورة في آليات النشاط

[35] صالحي صالح، أساسيات التحول النظامي، مرجع سابق.

[36] Paul Krugman (prix Nobel), Pourquoi Les crises reviennent toujours, E- seuil,2009.

الاقتصادي، ولكن هذا لا يعني أنه يتعذر اتباع آليات مناسبة في إطار الهدف الحديث أي إبداع مدرسة اقتصادية تختلف عن المدرسة الغربية لم لا ..."[37].

واليوم أصبح الدور التأثيري للقيم المجتمعية في الحياة الاقتصادية من الأمور المسلم غربيا، وفي هذا المقام يقوم فرنسيس فوكوياما في كتابه دور الفضائل الأخلاقية في تحقيق الازدهار الاقتصادي" يتأثر النشاط الاقتصادي تأثرا مباشرا بجملة المعايير والقيم والالتزامات الأخلاقية، وغيرها من العادات والأعراف، التي تحدد بمجموعها شكل المجتمع.. والحقيقة ان هذه العادات والتقاليد الاجتماعية، ليست مفارقات تاريخية لا مكان لها في المجتمع الحديث، بل هي شروط لازمة وضرورية لنجاحه ... دراسة الأسباب الحقيقة التي تجعل المقولات الأخيرة لبعض المفكرين المعاصرين، عاجزة عن إدراك حقيقة جوهرية حول أهمية البعد الثقافي في مجمل الحياة الاقتصادية "[38].

ان القيم المجتمعية المؤثرة في السلوك الإنساني الفردي والجماعي، لها دور حاسم في الحياة الاقتصادية، وتأثير مباشر على الأنشطة الاقتصادية، بدءا من التمويل فالاستثمار، والإنتاج والتسويق، والتوزيع والاستهلاك، وتعلب دورا محوريا في عملية التغيير الإيجابي من وضع الي وضع، ولذلك أكد القرآن الكريم على الدور النفسي في تغيير حال الأمم والشعوب، قال تعالي في سورة الرعد: {**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**} الاية:12.

ونظرا لأهمية القيم المجتمعية وآثارها الكبرى على الافراد والمجتمعات، ودرها الإيجابي في التغيير، فان شمولها بالبحث والدراسة في الاقتصاد الإسلامي، مسألة هامة، مجسدة لشمولية التحليل البياني لتأثير المتغيرات غير المادية في حركية النشاط الاقتصادي.

ويمكن تلخيص تلك الفروع الجديدة، التي تستدعي البحث من قبل فرق متعددة الاختصاصات، في الاقتصاد الإسلامي والعلوم الإسلامية المرتبطة به، في الشكل التالي:

[37] عادل حسين، المقدمة في عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، ط1، 1984، ص 18 وما بعدها.

[38] فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، ترجمة معين الامام – مجاب الامام، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط1 2015، ص 32.

الشكل رقم 08 الفروع الجديدة لعلم الاقتصاد الإسلامي

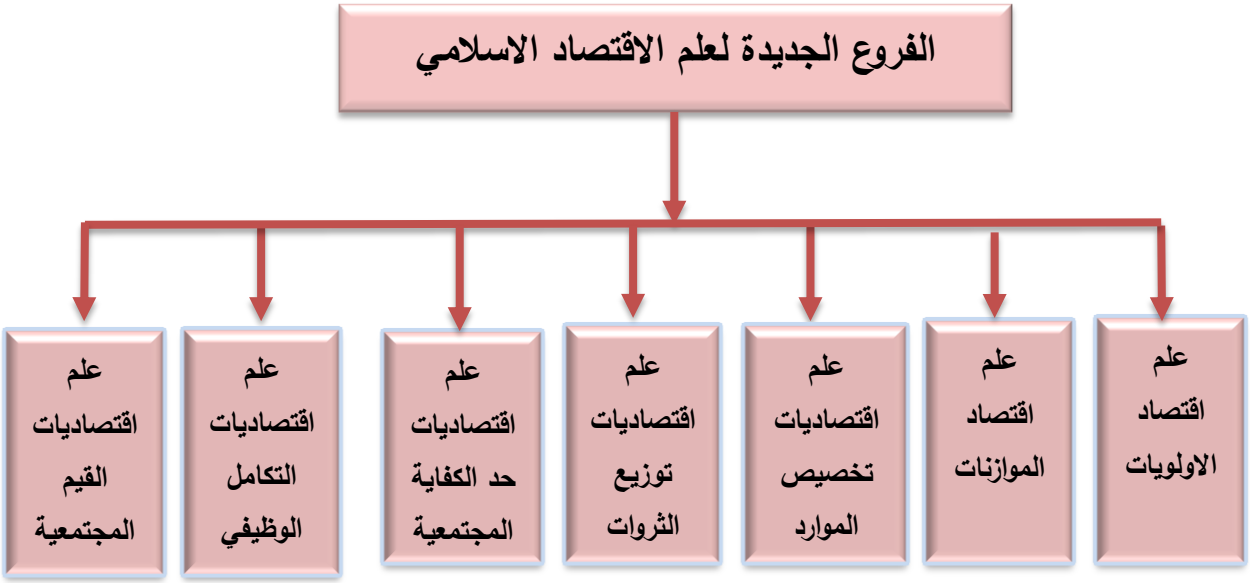

2- المجالات البحثية لعلم الاقتصاد الإسلامي المرتبطة بتأثير المستجدات الجيوستراتيجية على الاقتصاديات العربية والإسلامية

ان التحولات الجيوستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة، التي يشهدها الاقتصاد العالمي، في المجال التكنولوجي والطاقوي بثوراته الجديدة، بتحدياتها ومكاسبها ومخاطرها، على الاقتصاديات العربية والإسلامية، وعلى المجتمعات الإنسانية، تدخل في صميم المجالات البحثية لعلم الاقتصاد الإسلامي، من أجل التفاعل الإيجابي مع مكتسباتها واحتواء مخاطرها.

ان التحولات التكنولوجية لها آثارها الكيفية والنوعية والكمية على مجمل النشاط الاقتصادي، على أساليب الحياة ونوعية العلاقات الانسانية، ونوعية رأس المال، ووسائل التملك، وأشكال التمويل، ونوعية الاستثمارات الجديدة، وشبكات البنية التحتية الجديدة، وطبيعة العمليات الإنتاجية، ونماط الاستهلاك، ونوعية الأسواق.

لقد توسع الاقتصاد الرقمي بشبكاته الرقمية وبرمجياته السحابية المتحكمة في الحجم الضخم من المعطيات والمعلومات، والتي لها بواباتها ومنافذها، التي تهيمن عليها الشركات الدولية النشاط، فتتحكم في نوعية المعلومة، وطريقة الوصول اليها، ومحتواها الثقافي القيمي.

وعلي ضوء تلك التطورات تتوزع منافع وتكاليف التحولات على المستوي

الإقليمـــي والعـــالمي، ممـــا يتطلـــب تطـــوير فـــروع جديـــدة مرتبطـــة بعلـــم الاقتصـــاد الإســـلامي تغطى الفراغات البحثية في مجالات متعددة، ومن أهمها نذكر:

أ- تأثير المستجدات الجيوستراتيجية التكنولوجية على الاقتصاديات العربية والإسلامية

ب- تأثير التحولات الطاقوية المتعددة المصادر على الاقتصاديات العربية والاسلامية

ج- دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030

وسنتناولها بشيء من الايجاز فيما يلي:

أ- تأثير المستجدات الجيوستراتيجية التكنولوجية على الاقتصاديات العربية والإسلامية

تتطـــور فجـــوة التـــأخر فـــي مجـــالات البحـــث العلمـــي والتطـــوير التكنولـــوجي، التـــي تظهرهـــا معظـــم المؤشـــرات الكميـــة والنوعيـــة والقطاعيـــة بمتواليـــة هندســـية، فـــي ظـــل التطـــورات العميقـــة التـــي يشـــهدها التـــرابط الـــديناميكي بـــين المجـــالات القطاعيـــة المحوريـــة للثورة التكنولوجية الثالثة الرابعة ولعل من أهمها:

أ – التحديات المتعلقة بمجالات الثورة التكنولوجية للطاقات المتجددة

تواجـــه الـــدول العربيـــة والاقتصـــاديات الإســـلامية والمجتمعـــات الانســـانية مجموعـــة مـــن التحـــديات، المتعلقـــة بالبحـــث العلمـــي والتـــوطين التكنولـــوجي فـــي المـــدى المتوســـط والطويـــل، مـــن أجـــل اســـتيعاب مســـتجدات الاقتصـــاد الجديـــد القـــائم علـــى المعرفـــة، ومواكبـــة التحـــولات التكنولوجيـــة ومنهـــا تلك التي أكد عليها السيد **جريمي ريفكين Jeremy Rifkin** في كتابه حول الثورة الصناعية الثالثة[39]، ومعرفة التحديات المرتبطة بالتحولات القطاعية، من أهمها نذكر:

- **التحولات المتعلقة بالانتقال الطاقوي المتعدد المصادر**، ومنها المتجددة، وتحدياتها.
- **التحولات المتعلقة بقطاع السكن وقطاع البنية التحتية لاستقبال الطاقات المتجددة.**
- **التحـولات المتعلقـة باسـتخدام الهيـدرجين والتقنيـات الأخـرى للتخـزين** في جميع الاماكن المستقبلة للطاقة، والتحديات الكبيرة للتأهيل الطاقوي الشامل.
- **التحولات المتعلقة بربط شبكة الأنترانت بشبكات الطاقة المتعددة المصادر** على المستوي الداخلي والاقليمي والدولي.
- **التحـولات الطاقويـة والانتقـال الـي اسـتخدام الطاقـة الكهربائيـة المتجـددة** على مستوى قطاع النقل وتكنولوجيات التبادل الطاقوي (بيعا وشراءا) باستخدام شبكة الأنترانت الجديدة.

ب – التحديات المتعلقة بمجالات الثورة التكنولوجية الرابعة

[39] **Jeremy Rifkin.2012.** La Troisième Révolution Industrielle. LLL. Paris.

ان مساهمة البحث العلمي في الاقتصاديات العربية في استيعاب المستجدات تزداد صعوبة، كلما تسارعت التحولات التكنولوجية للثورة الصناعية الرابعة، وتوسعت تطبيقاتها، ضمن محاورها الأساسية، التي بين بعضها رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي كلاوس شواب Klaus martin Schwab في كتابه حول الثورة التكنولوجية الرابعة[40]، وأهمها:

- التحولات المتعلقة **بتطبيقات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات؛**
- **التحولات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيات إنترانت الأشياء؛**
- **التحولات المتعلقة بتكنولوجيات المركبات الذاتية القيادة؛**
- **التحولات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيات الطباعة الثلاثية الابعاد؛**
- **التحولات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا النانو أو التكنولوجيات الدقيقة المتناهية الصغر او تقنية الصغائر؛**
- **التحولات المتعلقة بالتكنولوجيا البيولوجية؛**

وهي مجالات تكنولوجية ستؤدي الي تحولات كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بظواهرها الاقتصادية المركبة المتقاطعة غير المسبوقة، التي تستدعي تطور وسائل المشاهدة وتغير أدوات الملاحظة، وأساليب الدراسة، ونوعية الموضوعات وتكييف مناهج البحث، في إطار أسس علم الاقتصاد الإسلامي، ولا بد من مرافقتها البحثية، لإبراز مكاسب **الاستيعاب والنقل والأقلمة والتوطين والتصدير** والمشاركة الإيجابية بالنسبة للاقتصاديات العربية والإسلامية، وتحديد مخاطر الاستيراد المتكامل، والاستهلاك الانفعالي، والسقوط في قنوات التبعية الجديدة في الاقتصاد الجديد الرقمي الشبكي.

ج- دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030

لقد شاركت دول العالم بما فيها الدول العربية والاسلامية في قرار الأمم المتحدة سنة 2015 المتعلق ب: **تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030**[41]، والتي تضمنت سبعة عشر هدفا و" تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار. وهي تهدف أيضا الي تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح. ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة" [42]. وقد

[40] **Klaus Schwab.2017**. La Quantième Révolution Industrielle. Dunod. Paris.

[41] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، 25 سبتمبر 2015. ص1

[42] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، نفس المصدر.

عملت الدول الي ترجمتها الي سياسات، ووصف تقرير 2018 الخطة بانها "مخططا عالميا **للكرامة والسلام والازدهار** للإنسان والكوكب الآن وفي المستقبل"[43].

إن الأهداف الواردة في الخطة مهمة، بغض النظر عن بعض القضايا المتعلقة بخصوصية المجتمعات في الدول الموقعة عليها، وهي تهدف لتأمين احتياجات الانسان بعد التطورات التي مست جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويعد العالم الإسلامي من أكثر مناطق العالم فقرا وتهجيرا وتشريدا وحصارا ولجوءا، حيث يتجاوز الفقر المتعدد الاشكال نسبة 50 % من سكانه الذين يقتربون من 2 مليار نسمة، بمعني ان هذا الموضوع هام جدا، من حيت الدراسة والبحث، ضمن مجالات الاقتصاد الإسلامي، ولهذا يمكن ان نتساءل ما هو دور الاقتصاد الإسلامي على المستوي العلمي التحليلي التنظيري المتعلق بالأهداف المحددة ووسائل تحقيقها؟ ، في الاقتصاديات العربية والإسلامية، وما هو دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي على المستوي التطبيقي الميداني؟، خاصة وان الاقتصاد الإسلامي هو أول اقتصاد في العالم يشهد ميلاد أول مؤسسة مستقلة لتوزيع الثروة والقضاء على الفقر، عن طريق ركن تعبدي هو الزكاة، ومؤسسة خيرية تكافلية مكملة للزكاة وهي مؤسسة الأوقاف.

وانطلاقا من أهداف المخطط، وحقيقة الوضعية التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية، فلا يجب ان يترك هذا المجال البحثي خاصا فقط بالأبحاث الوضعية، بوسائلها المنهجية، بل لابد ان تتجه البحوث والدراسات في الاقتصاد الإسلامي لتغطية تلك الجوانب، وإبراز بدائل الاقتصاد الإسلامي للقضاء على الفقر، وتحقيق حد الكفاية المجتمعية، وهناك جوانب كثيرة مشتركة للتعاون بين الباحثين من مختلف الأنظمة الاقتصادية.

ويمكن يشارك علم الاقتصاد الإسلامي في مجالين أساسين هما:

– **المستوي العلمي التحليلي التنظيري المتعلق بالأهداف المخططة والسياسات المتبعة والبدائل الممكنة.**

– **المستوي العلمي التطبيقي المتعلق بإبراز دور مؤسسات القطاع الثالث في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

مع العلم فان هناك فروعا أخري مهمة مثل فرع اقتصاديات العدل والانصاف وفرع الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي

[43] الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2018، ص3.

الخاتمة

أولا: النتائج

بعد تعرُّضنا لطبيعة الاقتصاد الإسلامي وخصوصيته المنهاجية ومكوناته الاصطلاحية، ومصادره العلمية، ومناهجه البحثية، ومراحله التحليلية، ومجالاته وفروعه البحثية الجديدة فقد، تبيّن لنا بأن:

1- الاقتصَاد الإسْلامي **علم ومذهب ونظام**، يستخدم مخرجات العلوم الإسلامية ويرتكز عليها، ولكنه ليس إعادة انتاج للفقه الإسلامي والعلوم الشرعية المرتبطة به، وليس إعادة تكييف وصياغة للاقتصاد الوضعي.

2- المذْهب الاقتصَاد الإسْلامي يتميز بخصوصيته المجتمعية وطبيعته الحضارية، وثبات أصُوله العامّة ومبادئه الكبرى، وضوابطه الترشيدية، مهما اختلفت التكييفات التطبيقية والتنظيمية للأصُول والمبادئ، باختلاف الأوضَاع وتبايُن الأحوال وتنوّع المجتمعات.

3- النظـام الاقتصـادي الإسـلامي يتَّسِـم بخصوصـيته المذهبيـة المنهاجيـة ومرونتـه النظاميـة، وإمكانيـة استـفادة المجتمـعات الإنسـانية مـن أصـوله المبدئيـة ومنظومتـه المؤسـسية المتكونـة مـن منظومـة المؤسـسات، ومنظومـة الإجـراءات والسيـاسات، ومنظـومة القـوانين والتشـريعات، والتـي تجسّـد المبـادئ والأسُـس المذهبيـة، والموضـوعية المشـتركة لأنّ الإسـلام جـاء للإنسانيـة جمعـاء، كمـا يتميـز النظـام الاقتصـادي بتعـدُّد تطبيقاته حسبًا للأوضاع المَكَانية والظُّروف الزّمانية.

4- علم الاقتصاد الإسلامي علم له موضوعه ومنهجه وأدواته البحثية، وتحاليله العلمية الخاصة بالظواهر والأحداث الاقتصادية، وأنّ بعضًا من تحاليله العلمية مشتركة مع علم الاقتصاد بصورة عامة من حيث ارتباطها بخصائص الفطرة البشرية المُتماثلة في الحياة الاقتصادية.

5- تتَعَدَّد مجَالات البحث في الاقتصَادي الإسْلامي، وتتكامل بحثيًّا ووظيفيًّا مع سائر العُلُوم الأخرى، وهناك فراغات بحثية تحتاج إلى تطوير فُرُوع جديدة للاقتصاد الإسلامي.

6 - هناك مُوَاصفَات مُهمّة لا بُدّ للباحث في الاقتصَاد الإسْلامي أن يتّصف بها منها:

أ - الإحاطـة الكافيـة بـالعلوم الإسـلامية، وخاصـة علـوم الفقـه وأصـوله وعلـم المقاصد، والحديث والتاريخ الإسلامي، والعقائد، وتاريخ الفكر والوقائع الاقتصادية.

ب- الإلمـام التخصصـي بموضـوعات الاقتصـاد الإسـلامي ومتابعـة مسـتجداته، والبنـاء علـى مـا تـراكم مـن أبحـاث ودراسـات، وذلـك ليكـون البحـث مقتصـرا على الجديد، وخاليا عن التكرار الذي لا يفيد.

ج- المعرفة الكافية بعلم الاقتصاد الوضعي، ونظمه وفروعه المختلفة، من حيث تاريخه، ومدارسه ومذاهبه، وطرائق البحث فيه وفرضياته ونظرياته وقوانينه، عن طريق الدراسة المُتخصّصة.

د- توفر المَلَكة والموهبة لدى الباحث، التي تمكّنه من توظيف مصادر المعرفة في الاقتصاد لإسلامي، التي تجمع بين العقلي والديني، ودمْج المعرفة الإسلامية الصريحة بالمعرفة الاقتصادية الصحيحة.

هـ- اختيار المنهج المناسب للبحث العلمي في دراسة الظواهر وتحليل الأحداث الاقتصادية، وقد يستعمل الباحث عددا من المناهج المناسبة.

و- الالتزام بالموضوعية والحياد العلمي وعدم التحيز من أجل الوصول الى الحقيقة، والتخلص من العواطف التي تحجب العقل، ولا تتقيد بالنقل.

ز- التقيد بالصفات الأخلاقية للبحث العلمي، ومنها الأمانة العلمية، والتواضع مع المخالفين، واحترام الآراء المتعددة.

ح- الجدية في البحث العلمي والصبر على العمل البحثي وطول النفس في مواجهة مصاعب البحث العلمي، وعدم التسرع في استباق نتائج الدراسة.

7- يرتكز الاقتصاد الإسلامي على مصدرين أساسين من مصادر المعرفة، الأول يتمثل المعارف المستمدة من الدين الإسلامي، والثاني المعارف التي يهتدي اليها العقل الصحيح.

8- يستخدم علم الاقتصاد الإسلامي مجموعة من مناهج البحث العلمي، حسبا لطبيعة الظاهرة المبحوثة، ومجالها وخصائصها، سواء كانت بحوثا استكشافية أو بحوثا ميدانية أو بحوثا تجريبية، بدءا من **المنهج التاريخي**، الي **المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التجريبي، والمنهج المقارن.**

9 -وتشمل صناعة البحث في علم الاقتصاد الإسلامي مجموعة من الحلقات المتكاملة التي تتناول بالبحث والدراسة والتحليل والتقويم العمليات البحثية التالية:

أ- تصحيح الرؤي والتصورات؛

ب- إعادة تقييم الفروض المسلمات؛

ج- صياغة المفاهيم والمصطلحات والمعاني؛

د- انتاج القوانين والنظريات؛

هـ- وضع السياسات وصيغة الاستراتيجيات.

ثانيا المقرحات:

1- الاقتراحات المتعلقة بالفروع البحثية الجديدة: ان هذه الفروع تعبر عن مشكلات حقيقية تواجه الامة العربية والإسلامية، وتواجه الانسانية، وتشكل فراغات بحثية، بعد ان تضخم البحث في الاقتصاد

الإسلامي في بعض المؤسسات فقط، ولهذا فلا بد من إعطائها الأولوية في الدراسة، وتتطلب تعاون الباحثين في الاقتصاد الاسلامي مع سائر الباحثين في العلوم الإسلامية المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي، لوجود مجالات اجتهادية جديدة، ومنها:

أ – فرع علم اقتصاد الأولويات

ب– فرع علم اقتصاد الموازنات

ج– فرع علم اقتصاديات تخصيص واستخدام الموارد

د– فرع علم اقتصاديات توزيع الثروات والدخول

هـ– فرع علم اقتصاديات حد الكفاية

و– فرع علم اقتصاديات التكامل الوظيفي ودوره في تنمية الاقتصاد الحقيقي

ز– فرع علم اقتصاديات منتجات المالية التشاركية

ح– فرع علم اقتصاديات السلوك والقيم المجتمعية

2– المجالات البحثية لعلم الاقتصاد الإسلامي المرتبطة بتأثير المستجدات التكنولوجية والطاقوية على الاقتصاديات العربية والإسلامية

ان التحولات العميقة، التي يشهدها الاقتصاد العالمي، في المجال التكنولوجي والطاقوي بثوراته الجديدة، بتحدياتها ومكاسبها ومخاطرها، على الاقتصاديات العربية والإسلامية، وعلى المجتمعات الإنسانية، تدخل في صميم المجالات البحثية لعلم الاقتصاد الإسلامي، من أجل التفاعل الإيجابي مع آثارها الكيفية والنوعية والكمية على مجمل النشاط الاقتصادي، على أساليب الحياة، ووسائل وأشكال التمويل، ونوعية الاستثمارات الجديدة، وشبكات البنية التحتية الجديدة، وطبيعة العمليات الإنتاجية، وأنماط الاستهلاك، وتوزيع منافع وتكاليف التحولات على المستوى الإقليمي والعالمي، وغيرها كثير، ومن أهمها:

أ– تأثير المستجدات الجيوستراتيجية التكنولوجية على الاقتصاديات العربية والإسلامية

ان مساهمة البحث العلمي في الاقتصاديات العربية في استيعاب المستجدات تزداد صعوبة كلما تسارعت التحولات التكنولوجية للثورة الصناعية الرابعة وتوسعت تطبيقاتها، ضمن محاورها الأساسية وأهمها:

- التحولات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات؛
- التحولات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيات إنترانت الأشياء؛
- التحولات المتعلقة بتكنولوجيات المركبات الذاتية القيادة؛
- التحولات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيات الطباعة الثلاثية الابعاد؛

– التحـولات المتعلقـة بتطبيقـات تكنولوجيـا النـانو أو التكنولوجيـات المتناهيـة الصـغر او تقنيـة الصغائر؛

– التحولات المتعلقة بتطبيقات التكنولوجيا البيولوجية.

ب– تأثير التحولات الطاقوية المتعددة المصادر على الاقتصاديات العربية والإسلامية

تواجـه الـدول العربيـة والاقتصـاديات الإسـلامية والمجتمعـات الانسـانية مجموعـة مـن التحـديات المتعلقـة بالبحـث العلمـي والتـوطين التكنولـوجي فـي المـدى المتوسـط والطويـل، مـن أجـل اسـتيعاب مسـتجدات الاقتصـاد الجديـد القـائم علـى المعرفـة والرقمنـة، ومواكبة التحولات التكنولوجية ومنها:

– التحولات المتعلقة بالانتقال الطاقوي المتعدد المصادر، ومنها المتجددة، وتحدياتها.

– التحولات المتعلقة بقطاع السكن وقطاع البنية التحتية لاستقبال الطاقات المتجددة.

– التحـولات المتعلقـة باسـتخدام الهيـدرجين والتقنيـات الأخـرى للتخـزين فـي جميع الاماكن المستقبلة للطاقة، والتحديات الكبيرة للتأهيل الطاقوي الشامل.

– التحـولات المتعلقـة بـربط شـبكة الأنترانـت بشـبكات الطاقـة المتعـددة المصادر على المستوي الداخلي والاقليمي والدولي.

– التحـولات الطاقويـة الخاصـة بالانتقـال الـي اسـتخدام الطاقـة الكهربائيـة المتجـددة علـى مسـتوى قطـاع النقـل وتكنولوجيـات التبـادل الطـاقوي (بيعـا وشـراءا) باستخدام شبكة الأنترانت الجديدة.

3– دور الاقتصـاد الإسـلامي فـي تحقيـق أهـداف برنـامج التنميـة المسـتدامة فـي الاقتصاديات الإسلامية لسنة 2030

وانطلاقا من أهداف المخطط، وحقيقة الوضعية التي تعاني منها المجتمعات العربية والإسلامية، فلا يجب ان يترك هذا المجال البحثي خاصا فقط بالأبحاث الوضعية، بوسائلها المنهجية، بل لابد ان تتجه البحوث والدراسات في الاقتصاد الإسلامي لتغطية تلك الجوانب وإبراز بدائل الاقتصاد الإسلامي للقضاء على الفقر، وتحقيق حد الكفاية المجتمعية، وهناك جوانب كثيرة مشتركة للتعاون بين الباحثين من مختلف الأنظمة الاقتصادية.

ويمكن يشارك علم الاقتصاد الإسلامي على مستويين هما:

– المستوي العلمي التحليلي التنظيري المتعلق بالأهداف المخططة والسياسات المتبعة والبدائل الممكنة.

– المستوي التطبيقي المتعلق بإبراز دور مؤسسات القطاع الثالث في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

الكتب

1- محمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الجزء الثامن، مؤسسة الرسالة، ط1، 2006،

2- تقي الدين ابن تيمية، مجموعة الرسائل والمسائل، المجلد الأول 1-3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

3- د. محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، ترجمة د. رفيق يونس المصري، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2005.

4- د. محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986.

5- منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الاكاديمية العلمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2011.

6- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

7- د. شوقي أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخرجين، ط1 1984، الرياض.

8- صالحي صالح، أساسيات المالية والاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية ومراجعة تقييمية على ضوء المستجدات العلمية والتحولات الوقائعية، الدار الجزائرية، الجزائر **2020**.

9- صالحي صالح، اساسيات التحول النظامي لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري: المعوقات الحالية والمسارات المحتملة والمكاسب المتوقعة 2020-2040، الدار الجزائرية، ط1 2018.

10- صالحي صالح، المنهج التنموي البديل: دراسة للمفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر القاهرة، ط1، 2006.

11- فكرى أحمد نعمان، **النظرية الاقتصادية في الاسلام**، دار القلم، دبي 1985.

12- د. عبد الجبار حمد عبيد السبهانى، **الاسعار وتخصيص الموارد في الاسلام**، دار البحوث للدراسات الاسلامية، دبي، بدون تاريخ.

13- حمزة الجمعي الدموهي، **الاقتصاد في الإسلام**، ح1، دار الأنصار، ط1، 1979.

14- بول أ. ساموبلسون، **علم الإحصاء**، ح1.

15- بول أ. ساموبلسون ووبليام د. نورد هاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر، عمان الاردن، 30،2001.

16- محمد علي الليثي ونعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في التحليل الاقتصادي**، دار الجامعات المصرية، 1978.

17- محمد حامد دويدار ومجدي محمود شهاب، **الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، 1989.

18- آدم سميث، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق 2007.

19- محمد محمد امزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1991، فرجينيا.

20- د. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب صنعاء، الطبعة 03، 2019.

21- دكتور مهندس أحمد الخطيب، منهج البحث العلمي بين الاتباع والابداع، مكتبة الانجلو المصرية، 2009.

22- عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، ط1، 1984.

23- فرانسيس فوكوياما، **الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، ترجمة معين الامام – مجاب الامام، منتدى العلاقات العربية الدولية، ط1 2015.

44- جاستن فوكس، خرافة عقلانية الأسواق، ترجمة خالد غريب علي، مؤسسة هنداوي ط1، 2015.

45- صالح صالحي، **دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، دليلك إلى 3000 مرجع في الاقتصاد الإسلامي**، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلام خلال الفترة 29 شوال – 6 ذو القعدة 1411 (14- 20 ماي 1991) جامعة سطيف بالجزائر.

التقارير والوثائق والمقالات والمحاضرات

46 – مجموعة البنك الدّولي، تقرير عن التّنمية في العَالم: العَقْل والمُجتمع والسُّلوك، 2015.

47- محمد أنس الزرقاء، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد المفهوم والمنهج، مجلة دراسات اقتصادية العدد 1، 1999.

48- صالحي صالح. **طبيعة الاقتصاد الإسلامي ونظرته للمشكلة الاقتصادية**، المؤتمر الدولي للاقتصاد والمالية الاسلامية: الاقتصاد الإسلامي بين الواقع والتنظير العلمي والمعياري، **14 /15 ديسمبر 2016**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.

49- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، 25 سبتمبر 2015.

50- الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2018.

51-صالح صالحي، **محاضَرات في الاقتصَاد الإسْلامي**، لطلبَة المَاجستير والدّكتوراه، جامعَة باتنة وجامعَة قسنطينة وجَامعة سطيف.

المراجع باللغة الأجنبية:

52- ADAM SMITH, La richesse des nations, GF Flammarion, Paris ,1991.
53- Amartya sen, L'économie est une science morale, La Découverte, Paris, 2003.
54- Joseph E. Stieglitz, UN AUTRE MONDE : contre le fanatisme du marché, Fayard, France,2006.
55- GEORGES UGEUX, La Descente aux enfers de la finance, Odile Jacob, Paris,2019.
56-Paul Krugman (prix Nobel) , Pourquoi Les crises reviennent toujours, E-seuil,2009.
57 -Jeremy Rifkin.2012. La Troisième Révolution Industrielle. LLL. Paris.
58 -Klaus Schwab.2017. La Quantième Révolution Industrielle. Dunod. Paris.

للتواصل مع المؤلف

أ.د. صالح صالحي

مخبر الشراكة والأستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 1

E-Mail : salahsalhi606@hotmail.com

WhatsApp : +213 661 58 19 73

جميع الحقوق محفوظة ® ©

الاقتصاد الإسلامي جزء لا يتجزأ من المنهج الإسلامي، فهو يرتبط بالمعاملات ويوظف مخرجاتها في تحاليله، ويرتبط بالعبادات ويوظف آثارها ومؤسساتها في ترشيد السلوك الفردي والجماعي والمؤسسي، ويرتبط بالعقائد الإسلامية ويستخدم مبادئها في تصويب التصورات التي تنعكس على التصرفات الاقتصادية، وينبني على القيم والاخلاقيات الإسلامية التي تؤثر في الجوانب المعنوية للإنسان، فيوظفها في تأمين المناخ النفسي الملائم للتغيير الإيجابي في الحياة الاقتصادية.

ان تطوير البحث في علم الاقتصاد الإسلامي يعكس الاستمرارية العلمية للتجربة الحضارية الإسلامية، ويجسد مشاركتها في معالجة المشكلات الاقتصادية القطرية والإقليمية والعالمية، باستخدام المصادر المعرفية والمناهج العلمية للاقتصاد الإسلامي، الذي يبني على الجهود العلمية الاقتصادية الإنسانية لمختلف التجارب العالمية، يستفيد ايجابياتها، ويتعلم من أخطائها، فالحكمة ضالة المؤمن أنا وجدها فهو أحق الناس بها، أو كما قال علية الصلاة والسلام، في اطار التعاون في المشتركات بين الجميع من أجل مواجهة الازمات الاقتصادية الكبرى الحالية والمستقبلية، التي لا تفرق بين الأمم، ولا تميز بين الشعوب، في الدول المتقدمة والنامية.

ومِنْ هُنا كانت الضَّرُورة مُلحّة لإجْراء مُراجَعَة تَأصِيلِيّة لِطَبِيعَة الاقتصَاد الإسْلامي، ومُكوّناته الموضوعية الاصْطِلاَحية، وخَصَائصه المِنْهَاجية، وأسسه وأصوله المذهبية، ومكوناته النظامية ومَنْظُومتَه المُؤَسَّسِية والإجْرَائِيّة، ومجالاته البحثية، ومصادره العلمية وطرقه البحثية، وفروعه الجديدة التي تساهم في وضع السياسات وصياغة الاستراتيجيات لاستيعاب المستجدات ومواجهة التحديات.

المؤلف

أ.د. صالح صالحي